مِمَّا يَحْتَمِلُ الحَالِيَّةَ وغَيْرَها

من القُرْآنِ الكَرِيمِ

إعداد

د / أحمد محمد عبد الفتاح حسين

مدرس اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية

والعربية للبنين فرع جامعة الأزهر بدسوق

١٤٤٣هـ = ٢٠٢١م

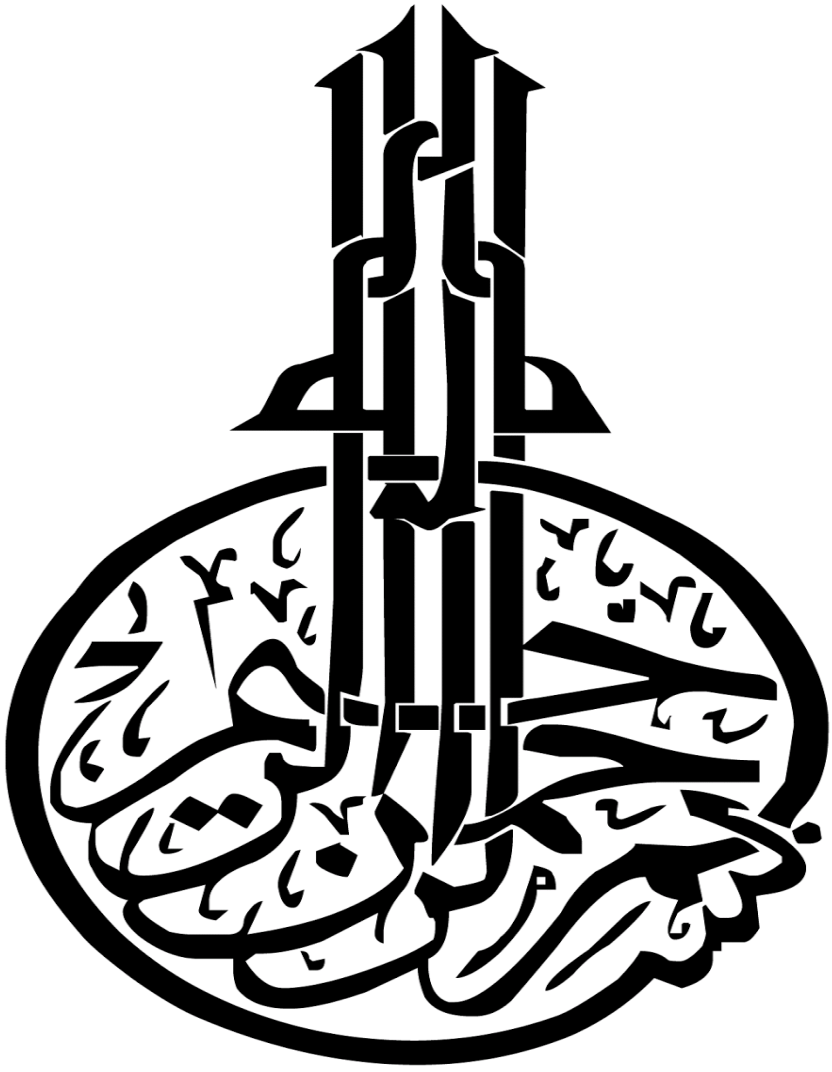

مِمَّا يَحْتَمِلُ الحَالِيَّةَ وغيْرَها من القرآن الكريم

أحمد محمد عبد الفتاح حسين
قسم اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بدسوق، جامعة الأزهر، مصر.
البريد الإلكتروني:
amoab123@yahoo.com

ملخص البحث:

يَهْدُف البحثُ إلىٰ دراسة بعض الشواهد القرآنية التي تحتمل فيها الكلمة القرآنية النصب علىٰ الحالية مع وجه آخر، كالمفعول المطلق، والمفعول لأجله، والتمييز، والبدل، وقد نصَّ النحويون ومعربو القرآن في كثير من الآيات القرآنية علىٰ احتمال وجه الحالية للكلمة القرآنية مع احتمالية وجه آخر أو أكثر معه؛ فكانت الحاجة إلىٰ زيادة بيان، أو ذكر أدلة، لاسيما وقد أورد بعضهم الاحتمالات دون استحسان أو ترجيح احتمال علىٰ آخر، فحاول البحث الوقوف عند بعضها، وعَرْضَ ما يحتجون به في التمسك بوجه إعرابِّي دون وجه، ثم محاولةَ التوفيق أو الترجيح بينها، وقد اعتمدت المنهج الوصفيَّ التحليليَّ في الدراسة، فَدُرِسَتْ بعضُ مسائل من باب الحال توطئة وتمهيدًا، ثم قُسِّم البحث إلىٰ أربعة مباحث اشتمل كل مبحث علىٰ بعض الشواهد التي تحتمل الحالية مع احتمال آخر ، والاحتمالات الأخرىٰ المختارة مع الحالية هي المفعول المطلق ، والمفعول لأجله ، والتمييز ، والبدل ، ثم أتبعت تلك المباحث بتكملة حصرت فيها حصرًا موجزًا كلمات قرآنية أخرىٰ تحمل علىٰ الحالية وغيرها غير ما تناوله البحث ليرجع إليها المتلقي – إن شاء – في مظانها المختلفة التي أشرت إليها مع كل كلمة قرآنية، ثم أتبعت ذلك بالخاتمة والفهارس الفنية، وخَلُص البحث إلىٰ أن المعنىٰ

الدلاليَّ الراجح لدىٰ النحويين في أغلب الشواهد القرآنية هو أساس ترجيح وجه علىٰ آخر، وليس يعني ذلك إغفال الصنعة النحوية، بل قد يتمسك بها بعضهم، ويقضي بما تقضي به، وأوصىٰ البحث بضرورة العناية في دراسة النحو بالجانب الدلاليِّ، والسياق العام للنص، والاحتكام إلىٰ ذلك، وتخفيف قسوة الصنعة النحوية بالنظر إلىٰ الوجوه المختلفة للكلمة في الجملة، لا سيما في القرآن الكريم بما تحتمله من معانٍ مختلفة.

الكلمات المفتاحية: ممَّا- يَحْتَمِلُ- الحالية- غيرها – القرآن الكريم.

Any word in Qur'an is likely to be an adverb or any other type of parsing

Ahmed Mohamed Abdel-Fatah Hussein
Department: Linguistics, Faculty: Islamic and Arabic Studies for Boys, University: Al-Azhar, City: Desouk, Country: Egypt.
Email: amoab123@yahoo.com

Abstract:

The research aims to study some of the Qur'anic evidence in which the Qur'anic word may be accusative to the present with another aspect, such as the absolute object, the object for its sake, the distinction, and the substitution. more with him; There was a need to increase a statement, or mention evidence, especially as some of them mentioned possibilities without approving or preferring one possibility over another. The descriptive analytical study in the study, some issues were studied as a matter of the case as a prelude, then the research was divided into four sections. I followed those investigations with a sequel in which I briefly summarized other Qur'anic words that carry the current and others other than what the research dealt with so that the recipient can refer to them – if he wants – in their different meanings that I referred to with each Qur'anic word, then I followed that with the conclusion and technical indexes, and the research concluded that the semantic meaning The most correct of the grammarians in most of the Qur'anic evidence is the basis for the preference of one aspect over another, and this does not mean that the grammatical profession is neglected, but some of them may adhere to it, and spend what it requires, and the research recommended the need to pay attention to the study of grammar with the elves b Semantic, the

general context of the text, invoking that, and mitigating the harshness of grammatical work by looking at the different aspects of the word in the sentence, especially in the Holy Qur'an with its various meanings.

Keywords: Among what is possible - the current - other - The Holy Quran.

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمينَ، والصلاةُ والسلامُ علىٰ سيد المرسلين، ورحمة الله للناس أجمعين سيدنا محمد، وعلىٰ آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلىٰ يوم الدين، وبعد:

فإنَّ الحديث في الشواهد القرآنية شائق جدًا، ولا زال في حاجة إلىٰ دراسات، لاسيما ما أُشكل إعرابه بين النحويين وتعددت حوله آراؤهم إعرابًا وتوجيهًا؛ وقد ترك المتقدمون من النحويين والمتأخرون شيئًا كثيرًا من الأعاريب والتوجيهات للكلمة القرآنية؛ ومن اللافت للنظر منها تعدُّدُ الاحتمالات في الاسم المنصوب فيُخَرِّجُون النصب علىٰ احتمالين أو ثلاثة، وقد تبلغ الاحتمالات أربعة، وذلك ناتج من الحالية مع غيرها كالمفعول به، و المفعول المطلق، والمفعول لأجله، و التمييز، والصفة، والبدل، والاحتمالات كلها قد تكون جائزة عند بعضهم دون ترجيح فيُقال مثلًا حال أو تمييز ...، وقد يظهر ترجيح مع الإقرار بجواز الاحتمال الآخر، فقصد البحث دراسة بعض الشواهد القرآنية من ذلك، وإظهار الاحتمالات الجائزة، ورصد الفروق الدقيقة بينها، مع محاولة ترجيح أحد الاحتمالين بما توفر من أدلة قد تكون اجتهادية.

أسباب اختيار الموضوع:

أسباب الاختيار كثيرة أهمها:

١- خدمة القرآن الكريم بشيء ولو كان يسيرًا.

٢- التفريق بين المعاني النحوية المختلفة، والتأكيد علىٰ أهمية المعنىٰ لفهم النحو وقواعده.

٣- إظهار الثراء المعرفي للنحويين والمفسرين، ومحاولة ترجيح وجه إعرابي علىٰ آخر في الآية القرآنية.

٤-وضع بعض الأدلة التي يمكن من خلالها الترجيح بين الأوجه المختلفة.

٥ – إظهار العقلية العلمية للعلماء النحويين، وبيان اتجاهاتهم، وكيفية تفكيرهم.

أهداف البحث:

يسعىٰ البحث إلىٰ إظهار الثراء اللغوي للكلمة القرآنية بما تعطيه من دلالات نحوية متنوعة، والثراء المعرفي للنحويين والمفسرين حيث لم يقفوا بالكلمة عند توجيه الحالية وحدها بل ذكروا احتمالات إعرابية متعددة تجمع بين الحالية وغيرها دون تعارض في المعنىٰ، ودون مخالفة للصنعة النحوية التي استقرت لديهم غالبًا؛ إذ إن هذا النهج يُظهر براعة النحويين في التحليل، ويستكشف إبداعهم في المعرفة والعقل، وربما كان هذا الأمر آيةً دالة علىٰ سعة الفهم وعمقه، ومظهرًا من مظاهر زيادة التفكير، وسعة المعرفة لدىٰ هؤلاء العلماء، وفوق كل ذلك فهو آية من آيات إعجاز القرآن الكريم؛ حيث تعطي الكلمة داخل التركيب القرآني – مع وجه الحالية- وجهًا آخر، لكل وجه منهما معنىٰ غالبًا ما يتكامل مع الآخر.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في إظهار جانبين:

١ – **نظري** يتمثل في بيان ما استقر لدىٰ النحويين من القواعد.

٢- **تطبيقي** يتمثل في تطبيق القواعد علىٰ ما في القرآن من شواهد، قد توافق وجهًا كالحالية، وتخالف آخر كالمصدرية، فيسعىٰ البحث لإظهار ذلك.

أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من الآتي:

أولًا: إعطاء أدلة يمكن من خلالها ترجيح احتمال علىٰ غيره في الآية القرآنية .

ثانيًا: إضافة شواهد قرآنية للقاعدة النحوية بعد ترجيح احتمال علىٰ غيره، أو دون ترجيح، فيؤخذ الشاهد الواحد مثالًا لأكثر من مسألة باعتبار ما يجوز فيه من الاحتمالات.

الدراسات السابقة:

علىٰ الرغم من كثرة الشواهد القرآنية التي تحتمل الحالية وغيرها إلا أن الخلاف فيها بين علماء النحو والتفسير والقراءات فُصِّل في كتب التفسير والقراءات، ولم يفصل تفصيلًا في كتب النحو، ولا تناولته دراسة نحوية منفردًا، اللهم إلا بعض الفروق من الجانب النحوي بين الحال والتمييز أوردها بعضهم كالأشموني في شرحه للألفية مع تعليق العلامة الصبان علىٰ ما أورده[1]، ودراسة أخرىٰ قريبة مما ذكره الأشموني، وغيره بعنوان: "ما افترق فيه الحال والتمييز وما اجتمعا فيه" للشيخ علي جاسم عاشور،[2] وهي دراسة قيمة فرقت بينهما نحويًا، ودراسة أخرىٰ بعنوان: "المنصوبات المتشابهة" للباحث جورج أبو الدنين[3]، ذكرت الشبه بينهما، ودراسة كل نوع دراسة نحوية مستقلة لا تبعد كثيرًا عن دراسة النحويين، اللهم إلا ما أورده من شواهد تحتمل الحالية وغيرها نقلًا عن ابن هشام في مغني اللبيب، لكن يعمد البحث إلىٰ الترجيح بين الوجوه المختلفة للكلمة القرآنية التي أشكل إعرابها بين النحويين، محاولًا البحث عن أدلة يمكن التمسك بها لخدمة النص القرآني.

(١) - يراجع: شرح الأشموني علىٰ ألفية ابن مالك مع حاشية الصبان، ٢/ ٣٠١-٣٠٢.

(٢) - يراجع: مجلة رسالة دار القلم، العدد (٥٠)، ٢٠١٧م.

(٣) - يراجع: مجلة دنيا الوطن لعام ٢٠٠٨ م (إلكتروني).

منهجية البحث:

وقد اعتمدت في دراستي هذه علىٰ المنهج الوصفي التحليلي الذي يساعدني في تحليل ودراسة الأساليب القرآنية التي ورد فيها ما يحمل علىٰ الحالية وغيرها، وتحليل الوجه الإعرابي لدىٰ النحويين، وما يتمسكون به من معنىٰ، وترجيح معنىٰ علىٰ معنىٰ؛ والوقوف علىٰ بعض الشواهد من القرآن الكريم، ودراستها دراسة تحليلية منفردة، وإظهار وجه الحالية وغيره مع نسبة كل رأي لصاحبة، والانتهاء إلىٰ ما أُراه قد يكون راجحًا منها، ومن الظاهر في تناول النحويين ومعربي القرآن الكريم لنحو ذلك أن بعض الشواهد قد يحمل علىٰ أكثر من وجهين[1]، فاخترت مع الحالية وجهًا واحدًا أخصهما بالدراسة، وإن وجد وجهٌ ثالث تركته؛ لضعفه، أو لظهوره، أو لتناوله في بعض كتب النحو مفصلًا، والأهم من ذلك أن توقُّفَ الدراسة حول وجهين يعطي عمقًا، ويسرًا في تناول البحث وتقسيمه، فلا يسعىٰ البحث لإحصاء الشواهد، أو رصد احتمالات أخرىٰ متعددة مع الحالية غير ما يتناوله – وإن ظهرت ظهورًا –؛ فذلك أمر يبعد[2]، ولا يُعَوَّل كذلك علىٰ الخلافات النحوية، أو اشتراط أحد النحويين شرطًا لم يشترطه غيره كالخلاف في بعض شروط المفعول لأجله، إلا إذا ظهر رجحانه.

محتويات البحث:

بدأ البحث بمقدمة موجزة فيها العنوان، ودوافع اختياره، وأهدافه، ومشكلته، وأهميته، والدراسات السابقة، ومنهج السير فيه، وخطته وما

(١) – ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٩٣، والكشاف للزمخشري ٤/ ١٧١، والمحرر الوجيز لابن عطية ٤/ ٥٦٣، والبحر المحيط ٩/ ٢٦٣.

(٢) – فهناك احتمالات أخرىٰ للكلمة القرآنية، ينظر: مغني اللبيب ٦/ ٩–١٠، ودراسات لأسلوب القرآن القسم الأول، الجزء الثالث ٣٨٦.

تشتمل عليه من مباحث، ثم بتمهيد تناولت فيه مسائل تتعلق بموضع البحث جعلتها توطئة له، منها تعريف الحال، وأوصافه، واختلاف النحويين حول وقوعه مصدرًا منكرًا[1]؛ فمنهم من يؤوله، ومنهم من يوجهه توجيهًا آخر يبعده عن الحالية كالمصدرية مثلا، والسر في مجيء الحال مصدرًا وبيان الأثر الدلالي لحصول الاحتمال الإعرابي، والتفريق بين الخلاف والاحتمال، ثم قُسِّم البحث - حسب ما تم اختياره من شواهد قرآنية- إلىٰ أربعة مباحث علىٰ النحو التالي:

المبحث الأول: ما يحتمل الحالية والمفعول المطلق أو المصدرية.

المبحث الثاني: ما يحتمل الحالية والمفعول لأجله.

المبحث الثالث: ما يحتمل الحالية والتمييز،[2].

المبحث الرابع: ما يحتمل الحالية والبدل، واخترت لكل مبحث من الشواهد ما يكفي للبيان، وقَفَّيتُ ذلك بخاتمة اشتملت علىٰ أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها البحث، وتلاها فهرس المصادر والمراجع.

❁❁❁❁❁

(١) - بخلاف غيره كالمفعول المطلق، ولأجله، والتمييز، والنعت.

(٢) - توجد احتمالات أخرىٰ كالحالية والوصفية، والحالية والمفعول به، والمختار هو الأهم ويمكن فيه الترجيح.

التمهيد

الحال لغة: ما عليه الإنسان من خير أو شر، وألف الحال منقلبة عن واو لقولهم في جمعها أحوال، وفي تصغيرها حويلة، واشتقاقها من التحول والتنقل، ويجوز فيها التذكير والتأنيث، فيقال: "حال"، و"حالة"(١).

اصطلاحًا: وصف فضلة منتصب يبين هيئة ما قبله من فاعل، أو مفعول، أو منهما معًا، أو من غيرهما ، وقت وقوع الفعل ، نحو قوله تعالىٰ:﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾(٢) ، وكقولنا :" جئْتُ راكبًا" ، " وضربتُهُ مكتوفًا " ، و "ولقِيْتُهُ راكِبَيْنِ" .

أوصاف الحال

للحال أربعة أوصاف(٣) عند النحويين:

أحدها: أن تكون منتقلة لا ثابتة، أي تفارق صاحبها ويكون متصفًا بغيرها، وهو الأصل فيها والغالب؛ لأنها مأخوذة من التحول وهو التنقل نحو: جاء محمد ضاحكًا، وقد تلزم نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا﴾(٤)، أي: مبيَّنًا فيه الحق من الباطل.

الثاني: أن تكون مشتقة لا جامدة، وذلك غالب فيها كـ"مفصَّلًا" في الآية السابقة، وقد تكون جامدة مؤولة بالمشتق، وغير مؤولة به، فالأول نحو: "كرَّ

(١)ينظر: لسان العرب، مادة (حول) ١/ ١٠٥٧.

(٢)– يونس، من الآية: ٤.

(٣) – من حيث هي بقطع النظر عن كونها مؤسسة أو مؤكدة، ينظر: أوضح المسالك مع عدة السالك للشيخ محمد محيي الدين٢/ ٢٤٨ –٢٤٩.

(٤)– الأنعام، من الآية: ١١٤.

محمد أسدًا"، أي: شجاعًا، والثاني نحو قوله تعالىٰ: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴿١٧﴾﴾[1].

الثالث: أن تكون نكرة لا معرفة، وذلك لازم عند جمهور النحويين؛ لئلا يتوهم كونها نعتًا إذا كان صاحبها منصوبًا فيقع اللبس في نحو: رأيت محمدًا الكريم، وقد جاءت مصادر أحوالًا بقلة في المعارف، من ذلك قولهم: أرسلها العراك، قال سيبويه: "كأنه قال اعتراكًا"[2] وطلبتَه جهْدَك، قال سيبويه: "كأنه قال: اجتهادًا"[3]،واللافت للنظر هنا أن سيبويه يؤول نحو ذلك بالمصدر، ويؤوله بعضهم بالوصف فيقدر: معتركة، ومجتهدًا[4]، وإن كانوا متفقين علىٰ لزوم التأويل بالنكرة، وجوز البغداديون، ويونس تعريف الحال مطلقًا قياسًا علىٰ ما ورد عن العرب وإن كان قليلاً، وفصَّل الكوفيون فأجازوا إن تضمنت معنىٰ الشرط نحو: "عبد الله المحسنَ أحسن منه المسيء"، وإلا فلا[5].

الرابع: أن تكون نفس صاحبها في المعنىٰ؛ لأنها وصف له، وخبر عنه، والوصف نفس الموصوف، والخبر نفس المخبر عنه، قال ابن عقيل: "حقُّ الحال أن يكون وصفًا، وهو ما دل علىٰ معنىٰ وصاحبه كقائم، وحسن

---

(١)- مريم، من الآية: ١٧.

(٢)- الكتاب، سيبويه١/ ٣٧٢.

(٣)- الكتاب: ١/ ٣٧٣.

(٤)- ينظر: أوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري ٢/ ٢٥٣- ٢٥٥.

(٥)- ينظر: ارتشاف الضرب من كلام العرب، أبو حيان الأندلسي٢/ ٢٧٧، وشرح الألفية، ابن عقيل٢/ ١٨٥ – ١٨٦.

ومضروب، فوقوعها مصدرًا علىٰ خلاف الأصل؛ إذ لا دلالة فيه علىٰ صاحب المعنىٰ"[1]، وقال ابن الناظم: "ومقتضىٰ هذا ألَّا يكون المصدر حالاً؛ لئلا يلزم الإخبار بمعنىٰ عن عين"[2]، ويقف البحث حينئذٍ عند وقوع المصدر حالًا؛ حيث إن الآيات المحمولة علىٰ الحالية وغيرها تكون في المصادر النكرة.

وقوع المصدر حالا

ورد بقلة – كما سبق– عن العرب وقوع المصدر المعرفة حالًا، ولزم تأويله بالنكرة عند سيبويه، وجمهور النحويين، مع عدم قياسيته، فعلىٰ قول سيبويه، وجمهور النحويين يكون ما ورد من ذلك فيه شذوذان المصدرية والتعريف[3]، وقد وقعت مصادر أحوالًا بكثرة في النكرات، وحكىٰ سيبويه منها أمثلة كثيرة، قال سيبويه: "وذلك قولك: قتلته صبرًا، ولَقيته فُجاءة ومفاجأة، وكِفاحًا ومكافحة، ولقيته عِيانًا، وكلمته مشافهة، وأتيته ركضًا وعدوًا ومشيًا ..."[4]، قال الشيخ خالد الأزهري: "وفيها شذوذ واحد وهو المصدرية، وكان الأصل ألا تقع أحوالًا؛ لأنها غير صاحبها في المعنىٰ، لكنهم لما كانوا يخبرون بالمصادر عن الذوات كثيرًا واتساعًا نحو: "زيد عدل" فعلوا مثل ذلك في الحال؛ لأنها خبر من الأخبار"[5]، فمخالفة الأصل من جهتين في الأول، ومن جهة واحدة في الثاني، وقد ورد من ذلك في أفصح كلام

(١)– شرح الألفية، ٢/ ١٨٧.

(٢) – شرح الألفية ص ١٣٢.

(٣)– ينظر: التصريح بمضمون التوضيح، الأزهري١/ ٥٨٠.

(٤)– الكتاب ١/ ٣٧٠.

(٥) – التصريح ١/ ٥٨١.

- وهو القرآن الكريم - كقوله تعالىٰ: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ﴾[1]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا﴾[2]، وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُوا۟ ٱلنِّسَآءَ كَرْهًا﴾[3]، وقوله: ﴿وَيُنفِقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾[4]، وقوله: ﴿وَعُرِضُوا۟ عَلَىٰ رَبِّكَ صَفًّا﴾[5]، وقوله: ﴿وَلَا تَمْشِ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾[6]، فيلاحظ فيها وقوع الحال مصدرًا منكرًا، وهناك آيات أخرىٰ كثيرة إضافة لما سبق حملت علىٰ الحالية وغيرها، وللعلماء خلافان فيما ورد من مجيء المصادر النكرة أحوالًا، أحدهما يتعلق بالإعراب، والآخر يتعلق بالقياس حول ما ورد من ذلك، ويمكن بيان ذلك علىٰ النحو التالي:

أولاً: الخلاف في الإعراب

نجتزئ من آراء النحاة الأشهر إيجازًا، لا سيما ما يتعلق بالبحث فمن ذلك ما يلي:

الأول: مذهب سيبويه وجمهور البصريين

أن إعراب المصدر في نحو: "طلع زيد بغتةً"، وما شابهه حال مؤولة بوصف مناسب، والناصب لها ما تقدم من عوامل؛ وذلك حملًا علىٰ الخبر والنعت نحو: "هذا عدل"، ونحو: "هذا ماء غور"، قال سيبويه: "المصدر ههنا في موضع "فاعل" إذا كان حالًا"[7].

---

(١)- البقرة، من الآية: ٢٦٠.

(٢)- النساء، من الآية: ١٠.

(٣)- النساء، من الآية: ١٩.

(٤)- إبراهيم، من الآية: ٣١.

(٥)- الكهف، من الآية: ٤٨.

(٦)- لقمان، من الآية: ١٨.

(٧)- الكتاب، ١/ ٣٧٠.

الثاني: مذهب الأخفش والمبرد

أن المصدر مفعول مطلق لفعل محذوف، والتقدير: "طلع زيد يبغت بغتة"، وكذلك ما ورد من أمثاله عن العرب، وما جاء في الشواهد القرآنية المذكورة آنفًا، وعليه فالجملة كلها في محل نصب حال[1].

رَدُّ ابنِ مالك مذهب الأخفش والمبرد:

رَدَّ ابن مَالك ما ذهب إليه الأخفش والمبرد من أن المصادر الواقعة مواقع الأحوال مفاعيل مطلقة، بقوله: "وليس بصحيح؛ لأنه إن كان الدليل علىٰ الفعل المضمر نفس المصدر المنصوب فينبغي أن يجيزوا ذلك في كل مصدر له فعل ولا يقتصروا علىٰ السماع، ولا يمكن أن يفسره الفعل الأول؛ لأن القتل لا يدل علىٰ الصبر ، ولا اللقاء علىٰ المفاجأة ، ولا الإتيان علىٰ الركوب، وقد اطَّرد ورود المصدر حالًا في نحو : هو الرجل علْمًا وأدبًا ونُبْلًا"[2]

الثالث: مذهب أبي علي الفارسي

أن هذا المصدر مفعول مطلق عامله وصف محذوف يقع حالًا، فتقدير جاء زيد بغتة: جاء زيد باغتًا بغتة، ومذهب الفارسي كما يبدو منحول من مذهب الأخفش، والمبرد السابق.

الرابع: مذهب الكوفيين

أن المصدر المنصوب مفعول مطلق، وهذا يتفق مع المذهب الثاني والثالث، ويختلف عنهما بأن العامل عندهم هو الفعل المذكور، وليس في الكلام حذف فتقدير نحو: طلع زيد بغتة: بغت زيد بغتة فيؤولون "طلع" بـ"بغت" وهكذا، فيكون من المفعول المطلق المبين للنوع كـ"شنئته

(١)- ينظر: المقتضب، المبرد ٣/ ٢٣٤، وشرح المفصل ،ابن يعيش٢/ ٥٩.

(٢) – شرح التسهيل ٢/ ٣٢٨.

بغضًا"[1]، ونسب ابن يعيش هذا المذهب للسيرافي، ورده بقوله: "إلا أن كونه لم يرد إلا نكرة يدل علىٰ ضعفه إذ لو كان مصدرًا علىٰ ما ادعاه لم يمتنع من وقوع المعرفة فيه"[2].

الخامس: مذهب بعض النحويين

أن هذا المصدر حال علىٰ تقدير مضاف هو وصف أو مؤول بوصف فتقدير نحو: "جاء زيد بغتة": صاحب بغتة، أو ذا بغتة، كما يؤول المصدر الواقع خبرًا، ذكره الرضي ولم ينسبه، ونص علىٰ أنه لا يمتنع، ثم رجع، وقال: "إلا أنه لا مبالغة فيه "[3].

الاحتجاج لمذهب سيبويه :

رجح الزجاج، وابن يعيش، والرضي مذهب سيبويه والجمهور محتجين بما يلي:

أولًا: أن نحو: "أتانا زيد مشيًا " يصح أن يكون جوابا لقائل قال: كيف أتاكم زيد؟.

ثانيًا: لا يجوز علىٰ مذهب سيبويه أن يقال: أتانا زيد المشي معرفًا، وعلىٰ قول المبرد يجوز ذلك كما قالوا "أرسلها العراك"، وهو قليل وروده عن العرب ولا يقاس عليه[4]، قال الرضي: "ولو كان كما قالا – أي الأخفش والمبرد- لجاز تعريفها"[5]، واستدل الرضي علىٰ ترجيحه أيضا بوقوع

---

(١)- ابن عقيل ٢/ ١٨٩.

(٢) - شرح المفصل ٢/ ٥٩ – ٦٠.

(٣)- شرح الكافية ٢/ ٣٩.

(٤)- ينظر: شرح المفصل ٢/ ٥٩.

(٥)- شرح الكافية، الرضي ٢/ ٣٩.

التقارض بين المصدر والصفة في نحو: قم قائما، والأصل قياما، وفي نحو: محمد عدل أي: عادل،[1]، وهو الراجح عندي؛ لأنه لا تكلف فيه ولا تقدير، ولأن حذف عامل المفعول المطلق ضعيف[2].

ثانياً: الخلاف في القياس

مع كثرة ماورد عن العرب من وقوع المصدر النكرة حالًا حصل خلاف بين النحويين في القياس عليه علىٰ النحو التالي:

أولًا: مذهب سيبويه ومن تبعه

أنه لا يجوز القياس علىٰ ما سمع من ذلك مع الكثرة؛ لأن أصل الحال أن تكون وصفًا لصاحبها، ومجيئها مصدرًا علىٰ خلاف الأصل فهو شيء وضع موضع غيره. [3]، ويؤكد الرضي علىٰ تمسكه بمذهب سيبويه فيقول: "ثم اعلم أنه لا قياس في شيء من المصادر يقع حالًا، بل يقتصر علىٰ ما سمع منها، نحو: قتلته صبرًا، ولقيته فجأة وعيانًا.."[4].

ثانيًا: القول الأول للمبرد

نقل السيوطي وغيره عن المبرد القول بالجواز مطلقًا سواء أكان المصدر نوعًا من الفعل أم لا[5].

---

(١)- ينظر: شرح الكافية، الرضي ٢/ ٣٩..

(٢)- يراجع حذف عامل المفعول المطلق: أوضح المسالك ٢/ ١٨١ وما بعدها، النحو الوافي، عباس حسن، ٢/ ٢١١.

(٣)- ينظر: الكتاب ١/ ٣٧٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٥٩.

(٤)- شرح الرضي ٢/ ٣٨.

(٥)- ينظر: تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة للمقتضب ٣/ ٢٣٤.

ثالثًا: القول الثاني للمبرد

الجواز إذا كان المصدر من أنواع ناصبه، نحو: أتانا رِجْلة، وسُرعةً، وبطأً، أما ما ليس من تقسيماته وأنواعه نحو: جاء ضحِكا، وبُكاءً فلا يجوز، قال المبرد: "ولو قلت جئته إعطاء لم يجز؛ لأن الإعطاء ليس من المجيء، ولكن جئته سعيًا، فهذا جيد؛ لأن المجيء يكون سعيًا، قال الله عز وجل: ﴿ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾[1]"[2].

رابعًا: مذهب ابن مالك

قاس ابن مالك ذلك في ثلاثة مواضع: بعد "أمَّا" في نحو: "أما علما فعالم"، وبعد خبر شُبِه به مبتدؤه، كـ"زيد زهير شعرا"، أو قرن هو بـ"أل" الدالة علىٰ الكمال، نحو: "أنت الرجل علمًا"[3].

الراجح

يترجح عندي ما عزي للمبرد من القول بجواز القياس مطلقًا، لكثرة ما ورد من ذلك في الفصيح من كلام العرب، بل في أفصح كلام وهو القرآن الكريم، فما المسوغ من قصره علىٰ السماع، أو علىٰ مواضع بعينها كما يرىٰ المبرد وابن مالك؟ وقد أخذ بالقياس بعض المحققين المحدثين[4] بعد تمحيص وطول بحث، ومن اللافت للنظر فيما سبق اختلاف النحويين حول

---

(١)- البقرة، من الآية: ٢٦٠.

(٢) – المقتضب، ٣/ ٢٣٤.

(٣)- ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك٢/ ٣٢٨.

(٤)- ينظر: النحو الوافي ٢/ ٣٧٢- ٣٧٣، وهو من قرارات مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة المنعقد في فبراير سنة ١٩٧١م، ينظر: النحو الوافي ٢/ ٣٧٢ هامش رقم: ٣.

الآيات القرآنية التي يقع فيها المصدر المنكر حالًا، فبعضهم يحملها علىٰ الحال، وبعضهم يحملها علىٰ المفعول المطلق، ولهم توجيهات أخرىٰ لبعضها يفصلها البحث بعد.

سر العدول عن الوصف إلى المصدر في الحالية:

لا يعدل من صيغة إلىٰ صيغة إلا ويصحبه عدول في المعنىٰ، فنحو: أقبل محمد ساعيًا غير أقبل سعيًا، وإن كان المصدر يؤول بالوصف، وإنما يعدل عن الوصف إلىٰ المصدر لأغراض أهمها ما يلي[1]:

الأول: المبالغة، فالمصدر يدل علىٰ الحدث المجرد، والوصف يدل علىٰ الحدث وصاحبه، فقولنا: أقبل أخوك ساعيًا أي: عند إقباله حملت ذاته تلك الصفة، وقولنا أقبل سعيًا، فكأنه تحول إلىٰ حدث وهو السعي وتناسينا الذات؛ مبالغة في إظهار الحدث.

الثاني: التوسع في المعنىٰ[2] فقولنا: أقبل أخوك ساعيًا كان الوصف حالًا ليس غير، ولكن عند التعبير بالمصدر احتمل مع الحالية غيرها كالمفعول المطلق أو المفعول له أو التمييز أو التوكيد، فيحتمل معنيين أو ثلاثة ،قال ابن القيم[3]: "وبالجملة فالمصدرية في هذا الباب لا تنافي الحال، بل الإتيان بالحال هاهنا بلفظ المصدر يفيد ما يفيده المصدر مع زيادة فائدة الحال، فهو

---

(١) – ينظر ذلك مفصلًا التفسير القيم لابن القيم ٢٥٧ – ٢٥٨، ومعاني النحو د/ فاضل السامرائي ٢/ ٢٨٨– ٢٨٩.

(٢) – وهذا ما يدور حوله البحث.

(٣) – محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفىٰ: ٧٥١هـ).

أتم معنىٰ ولا تنافي بينهما"[1]، وهو مستفاد من قول سيبويه في التفريق بين السؤال عن الحال والمفعول له: "ولكنَّ هذا جوابٌ لقوله: كيف لقيتَه؟ كما كان الأوّلُ جوابا لقوله: لمه؟"[2]

التمييز بين الخلاف والاحتمال

الخلاف هو تمسك بعض المعربين والنحويين بوجه للكلمة القرآنية يختلف عن وجه آخر، كالخلاف في إعراب نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ ۝٤﴾[3]، فقد أعرب أكثر النحويين الجملة بعد﴿ إِلَّا﴾ حالًا، ومنعوا وجه الوصفية؛ للفصل بـ ﴿ إِلَّا﴾ ، وتوسط الواو[4]، وتمسك الزمخشري وأبو البقاء العكبري بأن الجملة صفة، والواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف -وإن منع القياس توسط الواو بينهما والفصل بـ﴿ إِلَّا﴾ -،وهو وجه منعه أكثر النحويين وأهل المعاني، وأفسده ابن مالك من خمسة أوجه أهمها: أَنَّهُ مَذْهَبُ لا يُعْرَفُ من البصريين والكوفيين مُعَوَّلٌ عليه فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ[5]، وقال أبو حيان أنه لم يسبقه إليه أحد من النحويين حتىٰ جعله السكاكيُّ سهوا منه[6]، فهذا خلاف، لكن المراد من

(١) - التفسير القيم لابن القيم، ٢٥٨.

(٢) - الكتاب / ٣٧٠.

(٣) - الحجر، من الآية: ٤.

(٤) - ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٠١.

(٥) - ينظر: السابق ٢/ ٣٠٢ - ٣٠٣.

(٦) - البحر المحيط ٦/ ٤٦٦.

الاحتمال عندما يكون الوجهان سواء، فيتناول البحث ذلك محاولًا التفسير أو الترجيح مثل قول الزمخشري في إعراب ﴿ذِكْرَىٰ﴾من قوله تعالىٰ :﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴿٢٠٨﴾ ذِكْرَىٰ ﴾ [1] : " ﴿ ذِكْرَىٰ﴾ منصوبة بمعنىٰ تذكرة، إمّا لأن "أنذر، وذكر" متقاربان، فكأنه قيل: مذكرون تذكرة، وإمّا لأنها حال من الضمير في منذرون أي: ينذرونهم ذوي تذكرة، وإمّا لأنها مفعول له، علىٰ معنىٰ: أنهم ينذرون لأجل الموعظة والتذكرة، أو مرفوعة علىٰ أنها خبر مبتدأ محذوف، بمعنىٰ: هذه ذكرىٰ، والجملة اعتراضية، أو صفة بمعنىٰ: منذرون ذوو ذكرىٰ، أو جعلوا ذكرىٰ لإمعانهم في التذكرة وإطنابهم فيها، ووجه آخر: وهو أن يكون ذكرىٰ متعلقة بأهلكنا مفعولا له" [2] ، فيلاحظ أنه ذكر مع وجه الحالية غيره ، وكذلك لا يعوَّل البحث علىٰ اشتراط أحد النحويين شرطًا لم يشترطه غيره كالخلاف في بعض شروط المفعول لأجله ، إلا إذا ظهر رجحانه، ونحو ذلك، فهذا ما يحاول البحث الوقوف عنده.

❁❁❁❁❁

(١) – الشعراء، من الآية: ٢٠٨ – ٢٠٩.

(٢) – الكشاف، ٣/ ٣٣٨.

المبحث الأول: مما يحتمل الحالية والمصدرية [1]

ما جاء من المصادر النكرة التي تحتمل الحالية وغيرها كثير في الكتاب العزيز، وقد ذكرها النحاة والمفسرون في كتبهم، ويظهر ذلك واضحا من تناولهم [2]، من ذلك قوله تعالىٰ ﴿ثُمَّ ٱدۡعُهُنَّ يَأۡتِينَكَ سَعۡيٗاۚ﴾ [3]، فعلىٰ مذهب سيبويه وجمهور البصريين -كما سبق- [4]، أي: ساعيات، وعلىٰ مذهب الأخفش والمبرد، يسعين سعيًا؛ لأن المصدر في نحو ذلك معمول لفعل مقدر، والفعل هو الحال وكذا فيما شابهه، وعلىٰ مذهب السيرافي من باب: "جلست قعودًا"، أي: يسعين إليك سعيًا، فالنصب علىٰ المصدرية بالفعل [5] المذكور، والتحقيق في ذلك أن مذهب سيبويه هو الراجح، وصححه كثير من النحويين والمحققين، إلا إذا كان المعنىٰ أو السياق يرجح غيره فيما أرىٰ. قال ابن يعيش: "والصحيح مذهب سيبويه، وعليه الزجاج؛ لأن قول القائل أتانا زيد مشيًا يصح أن يكون جوابًا لقائل كيف أتاكم زيد؟، ومما يدل علىٰ صحة مذهب سيبويه أنه لا يجوز أن تقول: أتانا زيد المشي معرفًا، وعلىٰ قياس قول أبي العباس يلزم أن يجوز ذلك؛ لأنه يكون تقديره: أتانا زيد يمشي المشي، كما قالوا: أرسلها العراك..، وقول السيرافي إن مشيًا مصدر مؤكد والعامل فيه أتانا؛ لأن المشي نوع من الإتيان، ويكون من المصادر التي ليست

---

(١)- المراد بالمصدرية المفعول المطلق سواء أكان مصدرًا أم نائبًا عنه.

(٢)- يراجع: الآيات القرآنية من الشواهد السماعية لوقوع المصدر حالًا.

(٣)- البقرة، من الآية: ٢٦٠.

(٤)- ينظر: الخلاف حول وقوع المصدر حالًا السابق في التمهيد .

(٥)- ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان ص ١٧٥٠.

من لفظ الفعل نحو: أعجبني حبًا، وكرهته بغضًا، إلا أن كونه لم يرد إلا نكرة يدل علىٰ ضعفه؛ إذ لو كان مصدرًا علىٰ ما ادعاه لم يمنع وقوع المعرفة فيه.."[1].

ويؤكد ذلك أن حذف عامل المفعول المطلق ضعيف، وكذا كل تأويل يشبهه؛ لأن المصدر جاء لتقوية معنىٰ عامله وتقريره بإزالة الشك عنه، وإثبات أنه معنىٰ حقيقي لا مجازي والحذف منافٍ للتقوية والتقرير، وأرىٰ أن السياق يقوي الحالية؛ لأن إبراهيم – عليه السلام– لم يطلب التأكيد حتىٰ يؤتىٰ له بالمفعول المطلق لتقوية العامل، وإنما طلب مجرد الاطمئنان، فمجيء ﴿سَعۡيًا﴾ مصدرًا مؤكدًا لا يطلبه السياق فيما أرىٰ، وإنما الحالية يقويها السياق، وقال البقاعي: "فلذلك جلبهن عليه سعيًا بحال المتذلل الطالب للرزق"[2]، ويؤكد ذلك أيضًا سؤال إبراهيم – عليه السلام– بـ"كيف" وهي للسؤال عن الحال أي: في أي حال أو علىٰ أي حال تحيي الموتىٰ؟ قال أبو السعود: "فالاستفهام هنا عن هيئة الإحياء المتقرر عند السائل.. ﴿سَعۡيًا﴾ ساعيات مسرعات"[3]، ولا يخفىٰ أن من علامات الحال صحة السؤال عنه بكيف كما تقرر عند النحويين

(١)– شرح المفصل ٢/ ٥٩– ٦٠.

(٢)– نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، البقاعي٣/ ٦٩.

(٣)– إرشاد العقل السليم إلىٰ مزايا القرآن الكريم، أبو السعود ١/ ٢٥٦– ٢٥٧.

ومنه قوله تعالىٰ عن امرأة عمران ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ [1] فمعنىٰ ﴿مُحَرَّرًا﴾:حبيسًا علىٰ خدمة بيتك، محررًا من كل خدمة وشغل من أشغال الدنيا، عتيقًا من ذلك[2]، ونصبه عند أبي حيان يحتمل الحالية من ﴿مَا﴾ والعامل ﴿نَذَرْتُ﴾[3]، أو من الضمير الذي في استقر العامل في الجار والمجرور، ويحتمل كذلك عنده وعند غيره النصب علىٰ المصدرية[4]، قال أبو حيان: "ويحتمل أن ينتصب﴿مُحَرَّرًا﴾علىٰ أن يكون مصدرًا في معنىٰ: تحريرًا؛ لأن المصدر يجوز أن يكون علىٰ زنة المفعول من كل فعل زائد علىٰ الثلاثة، كما قال الشاعر:[5]

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّحِيَ الْقَوَافِي فَلَا عِيًّا بِهِنَّ وَلَا اجْتِلَابَا

---

(١) – آل عمران، من الآية: ٣٥.

(٢) – المحرر الوجيز لابن عطية ١/ ٤٢٤، وقال الرازي: "الْمحرر الذي يجْعل حرا خالصا، يقال: حررْتُ الْعبْد إذا خلصْته عن الرِّق، وحررْتُ الْكتاب إذا أَصْلحْتَه، وخلصْتَه فلمْ تبْقِ فيه شيْئا منْ وجوه الْغَلط، ورجل حر إذا كان خالصا لنفْسه ليْس لأحد عليْه تعلق"التفسير الكبير ٨/ ٢٠٣.

(٣) – ينظر: البحر المحيط ٣/ ١١٥.

(٤) – ينظر: روح المعاني ٢/ ١٢٩، الدر المصون ٣/ ١٣١.

(٥) – من الوافر لجرير في الكتاب ١/ ٢٣٣، والمقتضب ١/ ٧٥، والخصائص ١/ ٣٦٨، والمعنىٰ يقول مفتخرًا إنه يطلق القوافي سهلة لينة فلا يعيا بهن، ولا يعجز، ولا يجتلبها من شعر غيره ساطيًا عليها، والشاهد في قوله مسرحي حيث جاء مصدرًا ميميًا بمعنىٰ التسريح.

التقدير: تسريحي القوافي، ويكون إذ ذاك علىٰ حذف مضاف، أي: نذر تحرير، أو علىٰ أنه مصدر من معنىٰ: نذرت، لأن معنىٰ: نذرت لك ما في بطني حررت لك بالنذر ما في بطني"[1]، والقول بمجيء المصدر من الفعل الزائد علىٰ الثلاثة علىٰ زنة المفعول قال به الخليل وسيبويه [2]، والمبرد[3]وغيرهم[4] قال سيبويه في باب ما يكون من المصادر مفعولًا: "وإن كان المَفْعَلُ مصدرًا، أُجرِيَ مُجرَىٰ ما ذكرنا من الضَّرب والسيرِ وسائرِ المَصادر التيٰ ذكرنا؛ وذلك قولك: إنّ فِيٰ ألفِ درهمٍ لمَضرَبا، أي: إن فيها لضربًا؛ فإذا قلت: ضُرِبَ به ضَربًا، قلت: ضُرِبَ به مَضْربا، وإن رفعتَ رفعتَ، ومثل ذلك: سُرَّحَ به مُسَرَّحًا، أي: تسريحًا، فالمُسَرَّحُ والتسريح بمنزلة الضَّرب والمَضرَب. قال جرير:

أَلَمْ تَعْلَم مُسَـرَّحِيَ القَوافي فلا عِيًّا بهنّ ولا اجتلابَا

أي: تسريحي القوافي، وكذلك تَجرِيٰ المعْصِيَةُ مجرىٰ العِصيانِ"[5]، وقد اقتصر بعض معربي القرآن علىٰ وجه الحالية كالثعلبي، ومحيي الدين درويش[6]، ورجح القرطبي والآلوسي الحالية قال القرطبيُّ: "والْأول أَوْلىٰ منْ جهة التفْسير وسياق الْكلام والْإعْراب.. دعتْ ربها أنْ يهب لها ولدًا،

(١) – البحر المحيط ٣/ ١١٦.

(٢) – ينظر الكتاب ١/ ١٤١.

(٣) – ينظر: المقتضب ١/ ٧٥.

(٤) – ينظر: الخصائص ١/ ٣٦٨، وشرح الكتاب للسيرافي ٢/ ١٣١.

(٥) – الكتاب ١/ ٢٣٣.

(٦) – ينظر الكشف للثعلبي ٨/ ٢٥٢، إعراب القرآن ١/ ٤٩٧.

ونذرتْ إنْ ولدتْ أنْ تجْعل ولدها محررا: أيْ: عتيقًا خالصًا لله تعالىٰ، خادما للْكنيسة حبيسا عليْها، مفرغا لعبادة الله تعالىٰ، وكان ذلك جائزًا في شريعتهمْ، وكان علىٰ أوْلادهمْ أنْ يطيعوهمْ.. وأرادتْ به محررًا منْ جهتي، محررًا منْ رق الدنْيا وأشْغالها"[1]، وقال الآلوسي: "ولا يخفىٰ رجحان الوجه الأول"[2]، والظاهر النصب علىٰ الحالية من ﴿مَا﴾ لما ذكره القرطبيُّ؛ ولأن حمل الفعل أو المصدر علىٰ معنىٰ الآخر فيه شيء من البُعْد، ومعنىٰ الحالية قريب، لاسيما وأن غرض المصدرية التأكيد، ولا حاجة له، وإنما هو نذر شيء لربها بحالة وهيئة وصفة مذكورة.

ومنه قوله تعالىٰ﴿وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ نَافِلَةٗ لَّكَ﴾[3]، فنصْبُ ﴿نَافِلَةً﴾ علىٰ أوجه منها: أنها مصدرٌ بِمَعْنَىٰ تَهَجُّدًا، أَيْ تَنَفَّلْ تَنَفُّلًا، وَفَاعِلَة هُنَا مَصْدَرٌ كَالْعَافِيَةِ[4]، وَهي الزِّيَادَةُ مِنَ الْأَمْرِ الْمَحْبُوبِ، أو حالِ مِنَ الضَّمِيرِ فِي﴿ بِهِۦ ﴾ وَيَكُونُ عَائِدًا عَلَىٰ الْقُرْآنِ[5]، وأوجز أبو السعود ما يُحْتَملُ من معان في الفعل والمصدر بقوله: "وانتصابُها إما علىٰ المصدرية بتقدير تنفّلْ، أو بجعل تهجدْ بمعناه، أو يجعل نافلةً بمعنىٰ تهجدًا؛ فإن ذلك عبادةٌ زائدةٌ،

(١) - الجامع لأحكام القرآن ٤/ ٦٦.

(٢) - روح المعاني ٢/ ١٢٩.

(٣) - الإسراء، من الآية: ٧٩.

(٤) - قاله الحَوفِيُّ علي بن إبراهيم بن سعيد، أبو الحسن الحوفي (المتوفىٰ: ٤٣٠ هـ)، ينظر: البحر المحيط ٧/ ٩٩.

(٥) - التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٨٣٠، والقول بالحالية هو قول العكبري نقله عنه أبو حيان وغيره ينظر البحر المحيط ٧/ ٩٩، الدر المصون ٧/ ٣٩٩.

وإما علىٰ الحاليةِ من الضميرِ الراجعِ إلىٰ القرآن أي حالَ كونها صلاةً نافلةً[1]، وكشف الزمخشريُّ عن المعنىٰ الرابط بين تهجد ونافلة بقوله: "نافِلَةً لَكَ عبادة زائدة لك علىٰ الصلوات الخمس، وضع نافلة موضع تهجُّدًا؛ لأن التهجد عبادة زائدة، فكأن التهجد والنافلة يجمعهما معنىٰ واحد، والمعنىٰ أن التهجد زيد لك علىٰ الصلوات المفروضة فريضة عليك خاصة دون غيرك، لأنه تطوع لهم"[2]، فالاحتمال يدور حيث دار المعنىٰ في الفعل أو المصدر، ويختلف باختلافه، واحتمال نصب ﴿نَافِلَةً﴾ علىٰ الحالية أو غيرها لا يُوقِع في تعارض، فالظاهر أن القول بجواز الوجوه دون ترجيح هو القول السائغ؛ لأن التعدد في الوجوه يعطي مبالغة، وتوسعًا في المعنىٰ.

ومنه قوله تعالىٰ: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴿١١﴾﴾[3]، نصَّ الزجاج علىٰ أن المراد المصدرية قال: ومعنىٰ ﴿طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ علىٰ معنىٰ: أطيعا لما أمرت طوعًا بمنزلة أطيعا الطاعة، أو تكرها إكراهًا"[4]، وقد رجح ابن هشام حمل الآية علىٰ الحالية فيكون تأويل الآية طائعين أو مكرهين، وجاء بلفتة تؤكد صحة مذهب سيبويه يمكن تسميتها بالتقارض بين المصدر والوصف في نفس الآية، فقال: "فجاءت

(١) – إرشاد العقل السليم ٥/ ١٩٠.

(٢) – الكشاف ٢/ ٦٨٦.

(٣)– فصلت، من الآية: ١١.

(٤)– معاني القرآن وإعرابه، الزجاج٤/ ٣٨١.

الحال في موضع المصدر السابق ذكره"[1]، فطوعًا وكرهًا مصدران وقعا موقع الحال أي طائعتين أو كارهتين، فهذا تمثيل لتحتم قدرته تعالىٰ فيهما، واستحالة امتناعهما من ذلك، لا إثبات الطوع والكره لهما[2]،ويؤكد الزمخشري الحالية بقوله: "ائتيا علىٰ ما ينبغي أن تأتيا عليه من الشكل والوصف.. وانتصابهما علىٰ الحال"[3]، فالغرض تصوير أثر قدرته في المقدورات لا غير، من غير أن يحقق شيء من الخطاب والجواب[4].

ومنه[5]قوله تعالىٰ: ﴿وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ ﴿٣١﴾﴾[6]، فعلىٰ المصدرية أي: إزلافًا غير بعيد فقامت الصفة مقام المصدر، وعلىٰ الحالية أي: أزلفته الجنة– أي: الإزلاف: في حالة كونه غير بعيد، إلا أن هذه الحال مؤكدة، وجعلها الزمخشري حالًا من الجنة فالأصل غير بعيدة، وهي أيضا حال مؤكدة، وقال الزمخشري: "والمصادر يستوي فيها المذكر والمؤنث"[7]،وذكر الفراء أن التذكير في قريب إذا لم يرد قرب النسب قصدًا

(١)– مغني اللبيب ٦/ ١٣٦ – ١٣٧.

(٢)– ينظر: إرشاد العقل السليم لأبي السعود ٨/ ٥.

(٣)– الكشاف ٥/ ٣٧١.

(٤)– ينظر: البحر المحيط، أبو حيان ٧/ ٤٦٦.

(٥)– ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري تحقيق وشرح د/ عبداللطيف محمد الخطيب، السلسلة التراثية، الكويت ط أولىٰ ١٤٢١ه – ٢٠٠٠م – ٥/ ٦٤٣– ٦٤٤.

(٦)– سورة ق، الآية: ٣١.

(٧)– الكشاف عن حقائق التنزيل، الزمخشري ٥ / ٦٠٢.

للفرق"[1]، واستحسن الرازي الحالية؛ لأن المعنىٰ بها أشمل حيث قربت غاية التقريب، ويحصل بذلك الإقراب للجنة، والاقتراب منها، وهذا معنىٰ أشمل من النصب علىٰ المصدرية[2]، ويرجح الحالية من الجانب النحوي بعض ما قيل في ترجيح مذهب سيبويه علىٰ مذهب المبرد، إضافة إلىٰ أن مذهب سيبويه لا حذف فيه للفعل كما ذهب المبرد وغيره.

❁❁❁❁❁

(١)– معاني القرآن، الفراء١/ ٣٨٠ – ٣٨١.

(٢)– ينظر: مفاتيح الغيب، الرازي، ٢٨/ ١٧٥– ١٧٦.

المبحث الثاني: مَمَّا يحتمل الحالية، والمفعول لأجله

من ذلك قوله تعالىٰ ﴿وَلَا تَأْكُلُوهَآ إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَن يَكْبَرُوا۟﴾ (١) فـ ﴿إِسْرَافًا وَبِدَارًا﴾ مصدران في موضع الحال من الواو أي: مسرفين ومبادرين، أو مفعولان لأجله، أي: لإسرافكم ومبادرتكم، قال الزمخشري: "مسرفين ومبادرين كبرهم، أو لإسرافكم ومبادرتكم كبرهم، تفرطون في إنفاقها، وتقولون ننفق كما نشتهي قبل أن يكبر اليتامىٰ فينتزعوها من أيدينا " (٢)، والبدار مصدر بادر، وهو من باب المفاعلة ؛ لأن اليتيم مبادر إلىٰ الكبر، والوليُّ مبادر إلىٰ أخذ ماله، فكأنهما مستبقان، وليْس قيْدُ الحالية محطَّ النهْي، بل النهْيُ واقع علىٰ أكْل أمْوالهمْ مطْلقا في حالة الإسراف والبدار، وفي غيرهما، ولكن قُيِّد النَّهْيُ بقيدين للتشنيع و لتشْويه حالة الْأكْل، وفي القرآن منه أمثلة متعددة منها قوله تعالىٰ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَأْكُلُوا۟ ٱلرِّبَوٰٓا۟ أَضْعَٰفًا مُّضَٰعَفَةً﴾ (٣)،فـ ﴿أَضْعَٰفًا ﴾حال من ﴿ا ٱلرِّبَوٰٓا۟﴾ قال ابن عاشور:" ليس القصد منها التقييد بل التشنيع، فلا يقتصر التحريم بهذه الآية علىٰ الربا البالغ أضعافا كثيرة، حتىٰ يقول قائل: إذا كان الربا أقل من ضعف رأس المال فليس بمحرم، فليس هذا الحال هو مَصَبُّ النَّهيِ عن أكل

(١) – النساء، من الآية: ٦.

(٢) – الكشاف١/ ٤٧٢.

(٣) – آل عمران، من الآية: ١٣٠.

الربا حتىٰ يتوهم متوهم أنه إن كان دون الضعف لم يكن حراما " [1]، وعلة النهيِ علىٰ احتمالية المفعول لأجله: إسراف ومبادرة الأوصياء، وكأن الصفتين موجودتان أصلا في ذاتهم، وهذا مفهوم من تأويل المفسرين وجه المفعول له: لإسرافكم ومبادرتكم كبرهم تفرطون في إنفاقها [2]، ويؤكد ذلك طبيعة الإنسان من حبه للمال، والحرص عليه، ونهي القرآن له عن مد عينيه لما متع الله به غيره ، قال الزجاج : " وكانوا يأكلون أمْوال اليتامىٰ إسرافا وبدارا فقال: ﴿وَتَأْكُلُونَ ٱلتُّرَاثَ أَكْلًا لَّمًّا ﴿١٩﴾﴾ [3][4]، ولو جُعِل ﴿أَن يَكْبَرُوا۟﴾ مفعولًا بالمصدر أي: وبدارًا كبرهم، أو مفعولًا من أجله علىٰ حذْف، أي: مخافة أن يكْبروا كان الثلاثة للتعليل، فالواضح أن لكل احتمال ما يقويه من جهة المعنىٰ ، أما الصنعة فلا تمنع حالية المصادر النكرة –وإن وقع خلاف في كيفية إعرابها والقياس عليها– [5] ، ولا احتمالية المفعول لأجله، وإن شرط بعضهم أن يكون قلبيًا كابن الخباز ، ولم يشترطه غيره كالفارسيِّ[6] ، وَأَيًّا مَا كَانَ، فَلَيْسَ الْقَصْدُ ترجيح قول علىٰ غيره بناء علىٰ

(١) – التحرير والتنوير ٤/ ٨٦، وانظر ٤/ ٢٢١، ٢٤٤.

(٢) – ينظر: الجامع للقرطبي ٥/ ٤٠، إرشاد العقل السليم لأبي السعود ٢/ ١٤٦، مدارك التنزيل وحقائق التأويل للنسفي ١/ ٣٣٢، التحرير والتنوير ٤ / ٢٣٧.

(٣) – الفجر، الآية:١٩.

(٤) – معاني القرآن: ٥/ ٣٢٣.

(٥) – ينظر: أوضح المسالك ومعه عدة السالك للشيخ محمد محيي الدين ٢/ ٢٥٦.

(٦) – ينظر: السابق ٢/ ١٨٩.

الخلاف، فذلك أمر يَبْعُدُ، وإنما القصد الكشف عن الاحتمالية، ومحاولة الترجيح من جوانب أخرىٰ، ومعنىٰ الحالية في الآية يشمل أحوالًا أخرىٰ فالمعنىٰ عليها أوسع وأشمل، دون الحصر في علتين، كما أن له نظائر من القرآن كما سبق لذا فهو الأقرب إلىٰ الترجيح .

ومنه قوله تعالىٰ :﴿ٱلَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا وَهُم بِٱلْآخِرَةِ كَٰفِرُونَ ﴾ [1]، فَنَصْبُ ﴿ عِوَجًا ﴾عند المعربين علىٰ الحالية أي: معوجة، ويحتمل المفعول له، والمعنىٰ علىٰ التعليل أي : لأجل العوج[2]، قال الزجاج :" ونصب عِوَجًا علىٰ الحال مصدر موضوع في موضع الحال "[3]، وقال ابن عطية " السبيل الطريق والمنهج ، ويذكر ويؤنث وتأنيثها أكثر، وَيَبْغُونَها معناه: يطلبونها أو يطلبون لها، فإن قدرت يطلبونها فعِوَجًا نصب علىٰ الحال، ويصح أن يكون من الضمير العائد علىٰ السبيل أي معوجه، ويصح أن يكون من ضمير الجماعة في يَبْغُونَها أي معوجين" [4]، والحمل علىٰ الوجهين يعطي معنيين مقبولين غير مختلفين في ظاهر الآية – وإن اشتهر وجه الحالية علىٰ المفعول له عند المعربين – [5] ، ويظهر من السياق أن الحالية هي الأقرب؛ لأن الآيات حِكَايَةٌ لمَا قِيلَ فِي شَأْنِ قَوْمٍ

(١) – الأعراف، من الآية: ٤٥، وللآية نظائر في هود: ١٩، وإبراهيم: ٣.

(٢) – ينظر: دراسات لأسلوب القرآن ٣/ ٣/ ١٥٣.

(٣) – معاني القرآن، ٣/ ١٥٤.

(٤) – المحرر الوجيز ٢ / ٤٠٢، وانظر: البحر المحيط ٣/ ٢٨١.

(٥) – ينظر: دراسات لأسلوب القرآن ٣/ ٣ / ١٥٣.

أُدْخِلُوا النَّارَ، وَظَهَرَ عِقَابُهُمْ فلا غرض من وقوع المصدر جوابًا لسؤال حتىٰ يكون النصب علىٰ المفعول له، فهي حكاية لحالتهم الماضية [1]؛ حيث كانوا يطلبون سبيل الله معوجا، وليس مجالًا لسؤال سائل يقول لماذا يطلبون سبيل الله ، وحالتهم أنهم في النار وهم كافرون، " إِذْ قَدْ عَلِم كُلُّ سامع أن الْمقْصودين صاروا غيْر متلبسين بتلْك الْأَحْداث في وقْت التأْذين، بلْ تلبسوا بنقائضها، فإنهمْ حينئذ قدْ علموا الْحق، وشاهدوه كما دل عليْه قوْلهمْ: ﴿نَعَمْ﴾ "[2]، وعندي مرجح آخر وهو تذييل الآية بقوله ﴿وَهُم بِٱلْآخِرَةِ كَٰفِرُونَ ﴿٤٥﴾﴾ وهي جملة حالية معطوفة علىٰ جملة ﴿ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا ﴾ التي تَحْتَمِلُ الِاسْتِئْنَافَ، وَتَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ فِي يصدّون، أَوْ مِنْ سَبِيلِ اللهِ، لِأَنَّ فِيهَا ضَمِيرَيْنِ يَرْجِعَانِ إِلَيْهِمَا، فتكون الآيات في وصف حالتهم وما كانوا عليه.

ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ۚ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٦﴾﴾[3] وقوله تعالىٰ: ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿١٦﴾﴾[4]، فالمنصوب: ﴿ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ في الآيتين يجوز فيهما عند كثير من معربي القرآن منهم العكبري و أبو حيان [5] والطاهر

(١) – ينظر: البحر المحيط ٥ / ٥٦.

(٢) – التحرير والتنوير ٨/ ١٣٥.

(٣)– الأعراف، من الآية: ٥٥.

(٤)– السجدة ، من الآية: ١٦.

(٥)– ينظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري ص ١٦٤، والبحر المحيط ٧/ ١٩٧.

ابن عاشور [1] الحالية والمفعول له [2] لكن ثمَّت ترجيح بين الوجهين في الآيتين، فرجح الزمخشري الحالية في الآية الأولىٰ [3]، والمفعول لأجله في الثانية [4]،ولعل الزمخشري اعتمد علىٰ السياق لأن الأولىٰ أمر من الله تعالىٰ بالدعاء علىٰ هيئة مخصوصة أي: ذوي تضرع وخفية، فإن الإخفاء دليل الإخلاص، وقد يؤكده التعقيب بقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾، وقد وضح كثير من المفسرين - تعقيبا علىٰ الآية- حقيقة الاعتداء في الدعاء، ومنها الصياح في الدعاء، والإسهاب فيه... إلخ [5]، ورجح السهيليُّ [6] أنه منصوب علىٰ الحال، وهو الصحيح عند ابن القيم كذلك، والمعنىٰ عليه، ومجيئها بلفظ المصدر أبلغ مستدلًا بقوله: "أنك تجد مثل هذا صالحًا وقوعه جوابا لكيف، فإذا قيل: كيف أدعوه؟ قيل: تضرعا وخفية، وتجد اقتضاء "كيف" لهذا أشد من اقتضاء "لِمَ"، ولو كان مفعولًا له لكان جوابًا لـ "لِمَ"، ولا تحسن هنا؛ ألا ترىٰ أن المعنىٰ ليس عليه؛ فإنه لا يصح أن يقال: لِمَ أدعوه؟ فيقول تضرعًا وخفية، وهذا واضح، ولا هو انتصاب علىٰ المصدر المبين للنوع الذي لا يتقيد به الفاعل لما ذكرناه من صلاحيته جوابًا لكيف، وبالجملة فالمصدرية في هذا الباب لا تنافي الحال، بل الإتيان بالحال

(١) - ينظر: التحرير والتنوير ٢١/ ٢٢٧.

(٢)- ينظر: البحر المحيط لأبي حيان ٧/ ١٩٧.

(٣)- ينظر: الكشاف: ٢/ ٤٥٠.

(٤) - ينظر: الكشاف: ٥/ ٣٢.

(٥)- ينظر: إرشاد العقل السليم ٧/ ٨٥.

(٦) - ينظر: تفسير القرآن لابن القيم/ ٢٦٥.

ها هنا بلفظ المصدر يفيد ما يفيده المصدر مع زيادة فائدة الحال، فهو أتم معنىٰ ولا تنافي بينهما"[1] ، وما قاله ابن القيم جدير بالأخذ به، أما الآية الثانية فوصف المؤمنين بأنهم تتجافىٰ جنوبهم عن المضاجع يحتاج إلىٰ تعليل، فكان ﴿ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ علة للفعل كما ذكر الزمخشري، وقال الزجاج: "وانتصاب ﴿ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ لأنه مفعول له، كما تقول: فَعَلْتُ ذلك حِذَارَ الشَرِّ أَي لِحذارِ الشَرِّ"[2]، ثم قال: "وحقيقته أنه في موضع المصدر لأن الفعل ﴿ يَدْعُونَ ﴾ [3] يدل علىٰ أنهم يخافون عذابه، ويرْجون رحْمته، فهو في تأويل يخافون خوفا ويطمعون طمعًا، فهو في موضع المصدر"[4] فيلاحظ أنه نظر إلىٰ دلالة يدعون علىٰ فعلين يكون المصدران توكيدًا لهما، والراجح عندي الحالية في الأولىٰ، والمفعول لأجله في الثانية، كما ذهب إليه الزمخشري وغيره.

ومنه قوله تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ﴾ [5]، فقوله تعالىٰ: ﴿ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ يحتمل الحالية والمفعول لأجله، ويحتمل كذلك المصدرية[6]، وقد ظهرت جهة المصدرية، فتبقىٰ جهة الحالية والمفعول لأجله، فعلىٰ الحالية يقدر خائفين

(١) – تفسير القرآن ١/ ٢٦٥-٢٦٦.

(٢) – معاني القرآن ٤/ ٢٠٦.

(٣)– السجدة، من الآية: ١٦.

(٤) – معاني القرآن ٤/ ٢٠٦.

(٥)– الرعد، من الآية: ١٢.

(٦) – رأيت أن يقتصر التناول علىٰ احتمالين لا ثلاثة ليكون أعمق، وأنفع.

أو طامعين، أو لأجل الخوف والطمع فيكون مفعولًا لأجله[1]، لكن القول بالمفعول له منعه الأعلم والمتأخرون، وخالفهم ابن خروف[2]؛ لعدم اتحاد فاعلي الفعل والمصدر؛ ففاعل الإراءة هو الله، والخوف والطمع من الخلق إلا علىٰ تقدير حذف مضاف أي: إرادة خوف وطمع، ولم يشترط سيبويه ذلك، ولا أحد من المتقدمين[3]،فإن قلنا لا يشترط كما ذهب سيبويه، ومن تبعه فواضح، وإن قيل باشتراطه فقال ابن هشام: "فوجهه أن يريكم بمعنىٰ يجعلكم ترون، والتعليل باعتبار الرؤية لا الإراءة"[4]، فالمفعول في قوة الفاعل.[5]

وجوز الزمخشري في الآية الحالية من البرق كأنه في نفسه خوف وطمع، وذلك مبالغة، أو من المخاطبين أي: خائفين وطامعين[6]، والظاهر أن الحالية هي الأقرب للصواب؛ للخلو من التقدير والتأويل، ولما فيها من المبالغة كما ذكر الزمخشري، وما أحسن ما قيل من أن ما وقع في معرض العلة الغائية، لا سيما الخوف لا يصلح علة لرؤيتهم[7].

ومنه قوله تعالىٰ ﴿وَٱلْمُرْسَلَٰتِ عُرْفًا ۝١﴾[8] فـ﴿عُرْفًا ۝١﴾ إن كانت بمعنىٰ متتابعة فالنصب علىٰ الحال، وإن كانت بمعنىٰ المعروف فعلىٰ المفعول

(١)- ينظر: مغني اللبيب ٦/ ١٣٧.

(٢) - ينظر: أوضح المسالك ٢/ ١٩٠ ، وهمع الهوامع ٢/ ٩٨- ٩٩.

(٣)- ينظر: همع الهوامع ٢/ ٩٨.

(٤)- مغني اللبيب ٦/ ١٣٧ – ١٣٨.

(٥)- ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي٧/ ٣١.

(٦)- ينظر: الكشاف ٣/ ٣٨٣ – ٣٣٩.

(٧)- إرشاد العقل السليم لأبي السعود ٥/ ٩.

(٨) - المرسلات، آية :١.

لأجله، قال أبوحيان:" وَانتصَابه عَلَىٰ أَنَه مَفعول لَه، أَي أُرْسِلنَ للإحسَان وَالمعروف، أَو متَتَابعَة تَشبيها بعُرْفِ الفَرَس فِي تَتَابع شَعره وَأَعرَاف الخَيل، وَتَقول العَرَب: النَاس إِلَىٰ فلَان عُرْفٌ وَاحدٌ إِذَا تَوَجَهوا إِلَيه متَتَابعينَ، وَهم عَلَيه كَعرف الضَّبُعِ إِذَا تَأَلَبوا عَلَيه، وَانتصَابه عَلَىٰ الحَال" [1]، وقال ابن هشام: " إن كانت المرسلات الملائكة، والعرف المعروف، فعرفا إما مفعول لأجله ... ، وإن كانت المرسلات الأرواح أو الملائكة، وعرفا بمعنىٰ متتابعة فانتصابها علىٰ الحال، والتقدير: أقسم بالأرواح أو الملائكة المرسلة عرفا"[2]، فلما كان المقسم به موصوفات قد حذفت، وأقيمت صفاتها مقامها، وقع الخلاف في تعيين تلك الموصوفات حتىٰ عَقَّبَ الطبريُّ علىٰ التأويلات المتعددة بقوله :"والصواب من القول في ذلك عندنا أن يقال: إن الله -تعالىٰ ذكره- أقسم بالمرسلات عرفا، وقد ترسل عرفا الملائكة، وترسل كذلك الرياح، ولا دلالة تدل علىٰ أن المعني بذلك أحد الحزبين دون الآخر، وقد عَمَّ جل ثناؤه بإقسامه بكل ما كانت صفته ما وصف، فكل من كان صفته كذلك، فداخل في قسمه ذلك مَلَكًا، أو ريحًا، أو رسولًا من بني آدم مرسلًا "[3]، وعليه فلا فضل لاحتمال علىٰ الآخر؛ فالإعراب فرع علىٰ المعنىٰ .

❁❁❁❁❁

(١) – البحر المحيط ١٠ / ٣٧٢.

(٢) – أسئلة وأجوبة في إعراب القرآن لابن هشام الأنصاري الأنصاري١/ ٣، ت محمد نغش، الناشر عمادة البحث العلمي بالمدينة المنورة، ط، الأولىٰ، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، وانظر: دراسات لأسلوب القرآن١٠/ ١٥٢ .

(٣) – جامع البيان في تأويل القرآن ٢٤/ ١٢٤.

المبحث الثالث: مِمَّا يحْتَمِل الحالية والتمييز

من ذلك قوله تعالىٰ ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً﴾ (١)

فالنصب في ﴿كَلَٰلَةً﴾ يحتمل وجوهًا منها: الحالية مِنَ الضَّمِيرِ المستكن فِي يُورَثُ، و ﴿كَانَ﴾تامةً يُكْتَفَىٰ بمرفوعها أي: وإنْ وجد رجل، و﴿يُورَثُ﴾ صفةً لـ ﴿رَجُلٌ﴾أي: يورَثُ كلالةً كما يُقَال: يُضْرَبُ قَائِمًا ، وقد أورد هذا الاحتمال كثير من النحويين والمعربين ولم يردَّه أحد، واحتمل عند مكيِّ بن أبي طالب، وأبي البركات الأنباري(٢)، والقرطبيِّ(٣)، وغيرهم(٤) مع النصب علىٰ الحالية النصبَ علىٰ التفسير أي: التمييز ، قال مكيٌّ :" " كان بمعنىٰ وقع، ويورث نعت لرجل، ورجل رفع بكان، وكلالة نصب علىٰ التفسير وقيل: هو نصب علىٰ الحال علىٰ أن الكلالة هو الميت في هذين الوجهين"

(١) – النساء، من الآية :١٢، الذي عليه الجمهور أن الكلالة الميت الذي لا والد له ولا مولود، وهذا القول هو الصحيح المختار، وحُكِي الإجماع عليه، ينظر: البحر المحيط ٣/ ٥٤٥.

(٢) – ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٢٤٥.

(٣) – ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٥ / ٧٦.

(٤) – ينظر: مغني اللبيب ٦/ ١٢، أورد ابن هشام ما حُكِيَ للشلوبين عن نحويٍّ من كبار طلبة الجزولي أعرب ﴿كَلَالَةً﴾ تمييزا بناء علىٰ أن معنىٰ كلالة الْوَرَثَة إِذا لم يكن فيهم أَب فَمَا علا، وَلَا ابْن فَمَا سفل.

(١)، وفي جَعْلِها تمييزاً محوَّلًا عن الفاعل نظرٌ لا يَخْفىٰ عند السمين الحلبي(٢)، وقد ردَّ ابن هشام احتمال التمييز في الآية بردِّه علىٰ أحد طلاب الجُزُولِّي حُكِيَ عنه أنه جعل النصب علىٰ التمييز بعد سؤاله عن معنىٰ ﴿كَلَالَةً﴾، فقيل له: الْوَرَثَة إِذا لم يكن فيهم أَبٌ فَمَا عَلَا ، وَلَا ابْنٌ فَمَا سفل، فقال ابن هشام: "وتوجيه قَوْله(٣) أَن يكون الأَصْل وَإِن كَانَ رجل يَرِثهُ كَلَالَةٌ، ثمَّ حذف الْفَاعِل، وَبُني الْفِعْل للْمَفْعُول، فارتفع الضَّمِير واستتر ، ثمَّ جِيءَ بكلالة تمييزًا، وَلقد أصَاب هَذَا النَّحْوِيّ فِي سُؤَاله وَأَخْطَأ فِي جَوَابه؛ فَإِن التَّمْيِيز بالفاعل بعد حذفه نقض للغرض الَّذِي حذف لأَجله، وتراجع عَمَّا بنيت الْجُمْلَة عَلَيْهِ من طيِّ ذكر الْفَاعِل فِيهَا؛ وَلِهَذَا لَا يُوجد فِي كَلَامهم مثل: ضُرِبَ أَخُوك رجلًا..، وكإعراب هَذَا المعْرِب(٤)كَلَالَة تمييزا قَول بَعضهم فِي هَذَا الْبَيْت (٥)

يَبْسُطُ لِلْأَضْيَافِ وَجْهًا رَحْبًا بَسْــطَ ذِرَاعَـيْـهِ لِـعَـظْـمٍ كَـلْـبـا

إِن الأَصْل كَمَا بسط كلب ذِرَاعَيْهِ، ثمَّ جِيءَ بِالْمَصْدَرِ وَأسْندَ للْمَفْعُول فَرفع، ثمَّ أضيف إِلَيْهِ، ثمَّ جِيءَ بالفاعل تمييزا، وَالصَّوَاب فِي الْآيَة أَن كَلَالَة

(١) – مشكل إعراب القرآن ١ / ١٩٢.

(٢) – ينظر: الدر المصون ٣/ ٦٠٩.

(٣) – أي: قول تلميذ الجزولي في إعراب ﴿كَلَالَةً﴾تمييزًا .

(٤) – وهو أحد كبار طلبة الجزولي.

(٥) – قائل هذا الرجز غير معروف، ينظر: شرح شواهد المغني للسيوطي ٢/ ٨٩٠، وتحقيق د. عبد اللطيف الخطيب للمغني ٦/ ١٢.

بِتَقْدِير مُضَاف أَي: ذَا كَلَالَة وَهُوَ إِمَّا حَال من ضمير "يُورَثُ" فَـ "كَانَ" نَاقِصَة وَيُورث خبر، أَو تَامَّة فـ"يُورَثُ"صفة، وَإِمَّا خبر فـ"يُورَثُ"صفة، وَمن فَسَّر "الْكَلَالَة" بِالْمَيتِ الَّذِي لم يتْرك ولدًا وَلَا والدًا فَهِيَ أَيْضًا حَال أَو خبر، وَلَكِن لَا يحْتَاج إِلَىٰ تَقْدِير مُضَاف، وَمن فَسَّرهَا بِالْقَرَابَةِ فَهِيَ مفعول لأَجله، وَأما الْبَيْت فتخريجه علىٰ الْقلب وَأَصله كَمَا بسط ذراعاه كَلْبًا، ثمَّ جِيءَ بِالْمَصْدَرِ وأضيف للْفَاعِل المقلوب عَن الْمَفْعُول، وانتصب "كَلْبًا" علىٰ الْمَفْعُول المقلوب عَن الْفَاعِل"[1]، فـنَصْبُ ﴿كَلَٰلَةً﴾ عند ابن هشام يحتمل الحالية[2]، ولا يحتمل التمييز المحول عن الفاعل لما علل به، والبيت الذي استشهد به توجيهه أن الفاعل جاء منصوبًا والمفعول جاء مرفوعًا لأمن اللبس مثل: خرق الثوبُ المسمارَ ، وكَسَرَ الزجاجُ الحجرَ [3]، فظهر عدم احتمالية النصب في﴿كَلَٰلَةً﴾ علىٰ التمييز لما ذكره ابن هشام.

ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ﴾ [4]انتصب ﴿صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ علىٰ الحال من ﴿كَلِمَتُ﴾عند أبي علي الفارسي، والحوفي، والزمخشري، وابن عطية، وأبي

(١) – مغني اللبيب ٦ / ٩ – ٣، وينظر تحقيق د. عبد اللطيف محمد الخطيب حيث حقق النص، وعلق عليه، وشرحه.

(٢) – أو الخبر ، أو المفعول لأجله، وذلك بناء علىٰ القول بتمام " كان" ونقصانها، ومعنىٰ كلالة.

(٣) – ينظر: تحقيق د. عبد اللطيف محمد الخطيب ٦/ ١٣.

(٤)– الأنعام، من الآية: ١١٥.

البقاء[1] بتأويل المصدر باسم الفاعل، أي: صادقة وعادلة، وعند الطبري نصبًا علىٰ التمييز والتفسير للكلمة كما يقال: عندي عشرون درهمًا[2]، ولم يذكر وجهًا آخر غيره، وقول الطبري غير مرضي عند ابن عطية حيث قال عنه: "وهذا غير صواب"[3]، وانتصر للطبري صاحب التحرير والتنوير بقوله: وجه لعدم تصويبه"[4]، و بالنظر في أقوالهم يظهر أن سبب الخلاف ومنشأه راجع لتفسير كلمة ﴿ وَتَمَّتْ ﴾ في الآية، فعند ابن عطية معنىٰ ﴿وَتَمَّتْ﴾: استمرت وصحت في الأزل صدقًا وعدلًا، وليس بتمام من نقص، وعند الطبري بمعنىٰ كَمُلَتْ كلمة ربك من الصدق والعدل، فالنصب علىٰ التفسير للكلمة، فقد تمسك كل بمعنىٰ واحد لـ ﴿ وَتَمَّتْ ﴾، والتحقيق أنها ترد بهما[5]، فالحالية تناسب كون التمام بمعنىٰ التحقق، والتمييز يناسب المعنىٰ الأول لقوله ﴿ وَتَمَّتْ ﴾ وهو كون التمام بمعنىٰ بلوغ الشيء أحسن ما يطلب من نوعه[6] وعليه فالوجهان جائزان.

(١)- ينظر: البحر ٤/ ٢١٢.

(٢)- ينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري ٩/ ٥٠٧.

(٣)- المحرر ٢/ ٣٣٧.

(٤)- ينظر: التحرير والتنوير لابن عاشور ٨/ ١٩.

(٥)- ينظر: السابق ٨/ ١٩.

(٦)- ينظر: السابق ٨/ ١٩.

ومن أدوات الترجيح عند ابن هشام في مثل ذلك أنه إذا قدر ﴿صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ غير ﴿كَلِمَتُ﴾ فهو تمييز، وإن قدر نفسه احتمل الحال والتمييز، وعند قصد التمييز فالأحسن إدخال "من" نحو: "هذا خاتمٌ حديدًا"[1].

ومنه قوله تعالىٰ: ﴿فَٱللَّهُ خَيْرٌ حَٰفِظًا وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴿٦٤﴾﴾[2] قرئ ﴿خَيْرٌ حِفْظًا﴾، و﴿خَيْرٌ حَٰفِظًا﴾ اسم فاعل، والنصب في الأولىٰ علىٰ التمييز اتفاقًا، والمنسوب له الخير هو حفظ الله، والحافظ الذي هو من جهة الله، كقولك: هو خير رجلًا، ولله دره فارسا، أما الثانية "حافظًا" فعلىٰ التمييز كالأولىٰ، ويجوز معها الحالية عند الزجاج، وابن خالويه، والزمخشري، وضعف ذلك أبو علي الفارسي[3]؛ لأنها حال لابد للكلام والمعنىٰ منها، وذلك بخلاف شرط الحال، وإنما المعنىٰ أن حافظ الله خير حافظ[4]، وقال الفارسي: "ولا يكون ﴿حَٰفِظًا﴾ في الآية منتصبًا علىٰ الحال"[5] وقال أبو حيان: "وأجاز الزمخشري أن يكون ﴿حَٰفِظًا﴾ حالا، وليس بجيد؛ لأن فيه تقييد "خيْر" بهذه الحالة"[6]، فالمفهوم أن حجة المنع عند الفارسي من جهة شرط الحال أن تكون فضلة، وعند أبي حيان توهم تقيد الخيرية بتلك

(١)- ينظر: مغني اللبيب ٦/ ١٤٥.

(٢)- يوسف، من الآية: ٦٤.

(٣)- ينظر: معاني القرآن للزجاج: ٣/ ١١٨، والحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص ١٩٧، والكشاف للزمخشري ٣/ ٣٠٣، والحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي٤-/ ٤٣٩- ٤٤٠.

(٤)- ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية ٣/ ٢٦٠.

(٥)- الحجة ٤/ ٤٤٠.

(٦)- البحر المحيط ٥/ ٣٢٠. و ينظر: السابق ٨/ ١٩.

الحالة، والإجابة عن الأول أن الحال قد لا تكون فضلة بل تكون لازمة لصحة المعنىٰ مثل قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَا تَمۡشِ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَرَحًاۖ ﴾ [1]، وعن الثاني بأن الحال لازمة وليست منتقلة[2] فيجوز النصب علىٰ التمييز والحالية، وإن كان التمييز هو الأرجح للسلامة به من لزوم الحال تركيبًا ومعنىٰ.

❁❁❁❁❁

(١)– لقمان، من الآية: ١٨.

(٢)– ينظر: التحرير والتنوير ١٣/ ١٦.

المبحث الرابع: مِمَّا يَحْتَمِل الحالية والبدل

من ذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَآ أُلْقُواْ مِنْهَا مَكَانًا ضَيِّقًا مُّقَرَّنِينَ﴾[1]، فقرئ ﴿ مُّقَرَّنِينَ ﴾ بالنصب وهي قراءة السبعة، والنصب علىٰ الحالية من مفعول "ألْقوا"، أي: إذا ألقوا منها مكانًا ضيقًا حال كونهم مقرنين قد قرنت أيديهم إلىٰ أعناقهم بالجوامع، وقيل: مقرنين مع الشياطين في السلاسل كل كافر مع شيطان، وفي أرجلهم الأصفاد[2]، وقرأ أبو شيبة صاحب معاذ بن جبل ـ رضي الله عنه ـ ﴿مقرنون﴾[3] بالواو، ونسبها ابن خالويه لمعاذ بن جبل، وغيره[4]، ووجهها أن يرتفع علىٰ البدل من ضمير "ألْقوا" بدل نكرة من معرفة قال ابن عطية: "والوجه قراءة الناس"[5]، والظاهر عندي كذلك لتوفر أوصاف الحالية من الاشتقاق وغيره، وقوة المعنىٰ علىٰ القراءة بالنصب، وهو ما اعتمده المفسرون كأبي حيان وغيره؛ ولأن الرفع يحتاج إلىٰ تأويل وما لا تأويل فيه أفضل.

(١)- الفرقان، من الآية: ١٣.

(٢)- ينظر: إرشاد العقل السليم ٦/ ٢٠٦.

(٣)- ينظر: البحر ٦/ ٤٤٥.

(٤)- ينظر: مختصر في شواذ القرآن، ابن خالويه ص ١٠٥.

(٥)- ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية/ ٢٠٢.

ومنه قوله تعالىٰ ﴿تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾[1] فجملة ﴿يَدْعُونَ﴾ تحتمل النصب علىٰ الحالية من الضمير في ﴿ جُنُوبُهُمْ ﴾، أي: متجافية جنوبهم حال كونهم داعين ربهم خوفًا من عذابه، وطمعا في رحمته، فهي حال بعد حال[2] ذكره المعربون اتفاقًا[3]، وتحتمل أن تكون بدل اشتمال عند بعضهم، واستحسنه الطاهر ابن عاشور فقال: "والأحسن أن تجعل بدل اشتمال من جملة تتجافىٰ جنوبهم"[4]، وعليه تكون بينهما مناسبة، فالتجافي عن المضاجع يشتمل علي دعاء الله خوفًا وطمعًا، وبدل الجملة من جملة ليس من الأبدال المتفق عليها بين النحويين[5]، وممن قال به صاحب البديع فقال: "وقد تبدل الجملة من الجملة إذا اتفقا في المعنىٰ كقول الشاعر[6]:

ذَكَرْتُكِ والخَطِّيُّ يَخْطِرِ بيْنَنا وقَدْ نَهِلَتْ مِنَّا المُثَقَّفَةُ السُّمْرُ

(١) – السجدة، من الآية: ١٦.

(٢) – الحال الأولىٰ هي جملة تتجافي من الموصول الذين، ومعنىٰ تتجافىٰ ترتفع وتفارق المضاجع ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/ ٢٠٦.

(٣) – ينظر: معاني الزجاج ٤/ ٢٠٦، التبيان للعكبري ٢/ ١٠٤٩، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٤/ ٩٩، البحر المحيط ٨/ ٤٣٧، فتح القدير للشوكاني ٤/ ٢٩٢.

(٤) – التحرير والتنوير ٢١ / ٢٢٩.

(٥) – ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ١٩٦٩.

(٦) – من الطويل لأبي عطاء السندي، الخَطِّيُّ: الرمح المنسوب إلىٰ الخط وهو اسم موضع، يَخْطِرِ: يهتز، المُثَقَّفَةُ: المُعَدَّلَة، السُّمْرُ: من صفات الرمح" ابن يعيش / ٢/ ٦٧.

فأبدل وقَدْ نَهِلَتْ مِنَّا من قوله: والخَطِّيُّ يَخْطِر بيْنَنا وهو في موضع الحال، فالفعل والفاعل بدل من المبتدأ والخبر"[1]، ونقل أبو حيان عن ابن جني، وابن الخباز الإثبات بقوله: "وفي النهاية[2] تبدل الجملة من الجملة وجعل من ذلك ﴿أَنَّهُمْ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ١١١﴾[3] علىٰ قراءة الكسر[4] بدلًا من ﴿إِنِّي جَزَيْتُهُمُ ٱلْيَوْمَ﴾ ويجوز فيها الاستئناف"[5] وردَّ ذلك أبو حيان بقوله: "وما استدلوا به لا تقوم به حجة"[6]، وخرج ابن هشام "وقَدْ نَهِلَتْ" من البيت السابق علىٰ بدل الجملة من الجملة بدل اشتمال، وأورد شواهد أخرىٰ فيها إبدال الجملة من الجملة بدل اشتمال تعقبه الدماميني في بعضها[7] كقوله تعالىٰ قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱلَّذِىٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ١٣٢ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ﴾ [8] فإن الجملة الأولىٰ ﴿ٱلَّذِىٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ١٣٢﴾ صلة

(١) – البديع في علم العربية محمد مجد الدين ابن الأثير ج١ م٢/ ٣٥٢.

(٢) – النهاية في شرح الكفاية لأحمد بن الحسين الإربلي الموصلي المعروف بابن الخباز توفي سنة ٦٣٩، ينظر: بغية الوعاة للسيوطي ١/ ٣٠٤.

(٣) – المؤمنون، الآية: ١١١.

(٤) – هي قراءة حمزة والكسائي والباقون بالفتح ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع مكي أبي طالب ٢/ ١٣٢.

(٥) – ارتشاف الضرب ٢/ ١٩٧٢.

(٦) – السابق نفس الصفحة.

(٧) – ينظر: حاشية الشمني علىٰ مغني اللبيب٢/ ٤٢، وتحقيق الخطيب علىٰ مغني اللبيب ٥/ ٢٣٤-٢٣٦.

(٨) – الشعراء، الآية: ١٣٢، ١٣٣.

الموصول لا محل لها ، وجملة ﴿أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾﴾بدل منها فلا محل لها أيضًا ، قال الشمني : " وقد يعتذر بأن التمثيل في الآية الشريفة إنما هو لكون جملة البدل أوفىٰ في الدلالة علىٰ المقصود من الجملة المبدل منها لا لكون الثانية تابعة لما له محل" [(١)] ، ومما استشهد به كذلك قول الشاعر :[(٢)]

أقولُ لـه ارْحَـلْ لا تُقِيمَنَّ عِنْـدَنَـا وإلَّا فكن في السِّرِّ والجَهْرِ مُسْلِمَا

قال الشيخ خالد الأزهري: "فـ"لا تقيمن عندنا": بدل اشتمال من "ارحل" لما بينهما من المناسبة اللزومية، وليس توكيدًا له لاختلاف لفظيهما، ولا بدل بعض لعدم دخوله في الأول"[(٣)]، وقيل : لا تتعين التبعية في البيت لجواز أن يكون مجموع الجملتين هو المقول وكل واحدة جزء المقول، فلا محل لجملة منفردةً[(٤)]، وعليه فجملة ﴿ يَدْعُونَ ﴾ حال باتفاق، وبدل اشتمال علىٰ خلاف، واحتمال الحالية هو الأظهر، فهو قول جمهور النحويين ومعربي القرآن، ويكون إطلاق التبعية عليها بالمعنىٰ اللغوي لا الاصطلاحي [(٥)]، وقريب من ذلك الخلاف في إبدال الفعل من الفعل بدل اشتمال، قال ابن عقيل : " وأما الاشتمال فقيل ممتنع ، والفعل لا يشتمل

(١) – حاشية الشمني علىٰ مغني اللبيب ٢/ ١٤٢.

(٢) – من الطويل بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٩، إنما ذكرت شواهد مختلفة علىٰ إبدال الجملة من الجملة مع الإشارة إلىٰ أقوال النحويين ليظهر القول بالإبدال في سياق ذلك ، وليكون احتمال البدلية فيها أكثر بيانًا.

(٣) – التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٢٠١.

(٤) – ينظر: حاشية الصبان علىٰ شرح الأشموني٣/ ١٩٥.

(٥) – ينظر: السابق، وما نقله عن الدماميني والشمني وغيرهما ٣/ ١٩٥

علىٰ الفعل، وقيل جائز ، ومنه ﴿يُضَٰعَفۡ لَهُ ٱلۡعَذَابُ﴾ [1] " [2] ، وإذا كان الخلاف قائمًا علىٰ إبدال الفعل من الفعل مع ظهور الموافقة الإعرابية بين الفعلين كآية الفرقان السابقة ففي الجملة أحرىٰ وأجدر.

ومنه قوله تعالىٰ: ﴿إِذَا جَآءَكُمُ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٖ فَٱمۡتَحِنُوهُنَّۖ﴾ [3]، فقوله: ﴿مُهَٰجِرَٰتٖ﴾ بالنصب علىٰ الحال من المؤمنات وهي قراءة السبعة [4]، وقرئ ﴿مُهَٰجِرَٰتٖ﴾ بالرفع في الشاذ قال ابن خالويه: ﴿ٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٖ﴾ بالرفع بعضهم" [5]، وخرجت علىٰ البدل من المؤمنات [6]، والوجه قراءة الناس؛ لتوفر أوصاف الحالية من الاشتقاق وغيره، وقوة المعنىٰ علىٰ القراءة بالنصب، وهو ما اعتمده المفسرون

❁❁❁❁❁

(١) – الفرقان، من الآية: ٦٩، والمبدل منه الفعل الثاني من الآية السابقة من قوله: ﴿ وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ يَلۡقَ أَثَامٗا ﴿٦٨﴾ ﴾ .

(٢) – المساعد علىٰ تسهيل الفوائد ٢/ ٤٣٩.

(٣)– الممتحنة، من الآية: ١٠.

(٤)– ينظر: معاني الزجاج ٥/ ١٥٨.

(٥)– مختصر في شواذ القرآن ١٥٦.

(٦)– ينظر: المحرر لابن عطية ٥/ ٢٩٧، معاني الزجاج ٥/ ١٥٨، البحر المحيط ٨/ ٢٥٤.

تكملة

والمتتبع لما ذكره أسلافنا واستقرت عليه كلمتهم يتبين له أن في القرآن الكريم كلمات أخرىٰ – غيرَ ما تناوله البحث دراسةً وتحليلًا – احتملت النصب علىٰ الحالية مع احتمال آخر، وقد اكتفيت بما ذُكِر مخافةَ الإطالة والملل والسآمة، فمِمَّا احتمل الحالية والمفعول المطلق[1] والقول فيه موجزٌ قوله تعالىٰ ﴿وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ مَتَٰعًۢا بِٱلْمَعْرُوفِ﴾[2]، قال أبو حيان: " قَالُوا: انْتَصَبَ مَتَاعًا عَلَىٰ الْمَصْدَرِ، وَتَحْرِيرُهُ أَنَّ الْمَتَاعَ هُوَ مَا يُمَتَّعُ بِهِ، فَهُوَ اسْمٌ لَهُ، ثُمَّ أُطْلِقَ عَلَىٰ الْمَصْدَرِ عَلَىٰ سَبِيلِ الْمَجَازِ..، وَجَوَّزُوا فِيهِ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَىٰ الْحَالِ" [3]، ومنه قوله ﴿ وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [4] قال الزمخشري: " وَلا تَمْشِ تمرح مَرَحًا، أو أوقع المصدر موقع الحال بمعنىٰ مَرِحًا" [5]، ومنه قوله ﴿يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا﴾[6]، قال السمين الحلبي: "فيه وجهان، أحدُهما: أنه منصوبٌ علىٰ

(١) – ينظر: دراسات لأسلوب القرآن للشيخ عضيمة القسم الثالث الجزء الثالث ص ١٠١ –١٠٢ .

(٢) – البقرة، ٢٣٦.

(٣) – البحر المحيط ٢/ ٥٣٣.

(٤) – الإسراء ٣٧، لقمان، من الآية: ١٨ .

(٥) – الكشاف ٣/ ٣٩٧.

(٦) – النور، من الآية: ٦٣ .

المصدرِ من معنىٰ الفعلِ الأولِ؛ إذ التقديرُ: يَتَسَلَّلُون منكم تَسَلُّلاً، أو يُلاوِذُون لِواذاً، والثاني: أنه مصدرٌ في موضعِ الحالِ أي مُلاوِذين"[1].

ومِمَّا يحتمل الحالية والمفعول لأجله كذلك قوله ﴿وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَٱسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَٰعِنَا لَيًّۢا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنًا فِى ٱلدِّينِ﴾[2] قال أبو حيان : " وانتصاب ليا وطعنا علىٰ المفعول من أجله، وقيل: هما مصدران في موضع الحال أي: لاوين وطاعنين"[3] ، وقوله ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾[4]، فـ تِبْيَانًا ، حال ، أو مفعول لأجله[5]، ومنه قوله : ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴿١١٥﴾﴾[6]، قال أبو حيان:" انتصب عبثا علىٰ الحال أي : عابثين أو علىٰ أنه مفعول من أجله، والمعنىٰ في هذا ما خلقناكم للعبث، وإنما خلقناكم للتكليف والعبادة"[7] ، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ جِئْنَٰهُم بِكِتَٰبٍ فَصَّلْنَٰهُ عَلَىٰ عِلْمٍ هُدًى

(١) – الدر المصون ٨/ ٤٤٧.

(٢) – النساء ، من الآية : ٤٦.

(٣) – البحر المحيط ٣/ ٦٦٣.

(٤) – النحل، من الآية: ٩٠.

(٥) – دراسات لأسلوب القرآن ٣/ ٣/ ١٥٢.

(٦) – المؤمنون، من الآية: ١١٥.

(٧) – البحر المحيط ٧/ ٥٨٩.

وَرَحْمَةً ﴾ [1] قال أبو حيان : " وَانْتَصَبَ هُدىً وَرَحْمَةً عَلَىٰ الْحَالِ، وَقِيلَ مَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ" [2].

ومِمَّا يحتمل الحالية والتمييز قوله تعالىٰ ومنه قوله ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا ﴿١٠٥﴾﴾ [3]، قال العكبري :" و وَزْنًا تمييز، أو حال " [4] ، ومنه ﴿ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِٱلَّذِينَ هُمْ أَوْلَىٰ بِهَا صِلِيًّا ﴿٧٠﴾﴾ [5] ، قال أبو حيان : " صليا دخولا، وقيل: لزوما، وقيل: جمع صال فانتصب علىٰ الحال وبها متعلق بأولىٰ" [6]، وقوله ﴿فَأَهْلَكْنَآ أَشَدَّ مِنْهُم بَطْشًا﴾ [7] ، قال العكبري :" بَطْشًا : تمييز ، وقيل : مصدر في موضع الحال من الفاعل أي: أهلكناهم باطشين" [8] ، وقوله تعالىٰ: ﴿ وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا ﴾ [9]، قال أبو حيان : " أي معدودا محصورا، وانتصابه علىٰ الحال من كل شيء، وإن كان نكرة لاندراج المعرفة في العموم..، وقال أبو البقاء: ويجوز أن يكون

(١) – الأعراف ، من الآية : ٥٢.

(٢) – البحر المحيط ٥/ ٦٢.

(٣) – الكهف، من الآية: ١٠٥ .

(٤) – التبيان ٨٦٣.

(٥) – مريم، الآية: ٧٠.

(٦) – البحر المحيط ٧/ ٢٨٤.

(٧) – الزخرف، من الآية: ٨.

(٨) – دراسات لأسلوب القرآن ٣/ ٣/ ١٨٩ .

(٩) – الجن، من الآية: ٢٨.

تمييزا. انتهىٰ، فيكون منقولا من المفعول، إذا أصله: وأحصىٰ عدد كل شيء" [1]

ومِمَّا يحتمل الحالية والبدل قوله تعالىٰ ﴿قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا﴾[2]،قال أبو حيان "إلها واحدا: يجوز أن يكون بدلا، وهو بدل نكرة موصوفة من معرفة، ويجوز أن يكون حالا، ويكون حالا موطئة نحو: رأيتك رجلا صالحا، فالمقصود إنما هو الوصف"[3] ، ومنه قولهقوله تعالىٰ: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٣﴾ ذُرِّيَّةًۢ بَعْضُهَا مِنۢ بَعْضٍ ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾[4] قال أبو حيان : " **أجازوا في نصب: ذرية، وجهين:**

أحدهما: أن يكون بدلا. قال الزمخشري من آل إبراهيم وآل عمران يعني أن الآلَيْن ذرية واحدة، وقال غيره بدل من نوح ومن عطف عليه من الأسماء. قال أبو البقاء: ولا يجوز أن يكون بدلا من آدم لأنه ليس بذرية ...، ...، **وأجازوا أيضا نصب:** ذرية، علىٰ الحال، **وهو الوجه الثاني** من الوجهين، ولم يذكره الزمخشري، وذكره ابن عطية" [5] ومنه قوله في اول سورة يوسف ﴿إِنَّآ

(١) – البحر ١٠/ ٣٠٨، وانظر التبيان للعكبري ص ١٢٤٥.

(٢) – البقرة من الآية: ١٣٣.

(٣) – البحر المحيط ١/ ٦٤٢.

(٤) – آل عمران، الآية ٣٣:، ٣٤.

(٥) – البحر المحيط ٣/ ١١١، وانظر دراسات لأسلوب القرآن ٣/ ٤/ ١٣٠.

﴿أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾[1] قال أبو حيان : " وانتصب قرآنا، قيل: علىٰ البدل من الضمير، وقيل علىٰ الحال الموطئة"[2].

وانظر إن شئت شواهد أخرىٰ منثورة في كتب النحويين ومعربي القرآن في تناول الآيات كما يبدو عند العكبري في التبيان، والزمخشري في الكشاف، وأبو حيان في البحر المحيط ، والشيخ عبد الخالق عضيمة في دراسات لأسلوب القرآن، ولعل البحث في تناوله لنحو ذلك رسم طريقا يمكن ترسمه، والسير علىٰ منهجه، والإفادة منه عند تناول احتمالات إعرابية ذكرت دون الترجيح في بعضها.

❁❁❁❁❁

(١) – يوسف، من الآية: ٢.

(٢) – البحر المحيط ٦/ ٢٣٤.

الخاتمة

حمدًا لله ، وصلاة وسلامًا علىٰ رسول الله ﷺ ، وبعد، فمن أهم نتائج البحث ما يلي:

- كثرة الشواهد النحوية للمصدر المنصوب الذي يحتمل الحالية، وغيرها في القرآن الكريم.
- عدول النحويين من وجه إلىٰ وجه ينتج عنه معطيات دلالية متنوعة مما يؤدي لنتائج مختلفة، وتأثيرات متباينة.
- إمكانية محاولة الكشف عن الفروق النحوية الدقيقة بين الوجوه الإعرابية المختلفة لما يحتمل أكثر من وجه في القرآن الكريم.
- من أسس الترجيح بين الوجوه الإعرابية المختلفة للكلمة القرآنية: السياق العام للآيات القرآنية، والمقام، والمعنىٰ اللغوي، والقاعدة النحوية، وما تشتمل عليه من قيود وضعها النحاة، ومعنىٰ العامل.
- تعدد الاحتمالات الإعرابية للكلمة القرآنية دليل إعجاز؛ فبها يتسع المعنىٰ ويتكامل.
- مرجع الاحتمالات الإعرابية في الشواهد القرآنية إلىٰ مجيء الحال مصدرًا، وصحة الاحتمالات الإعرابية المتنوعة بناء علىٰ المعاني المتعددة.
- توصل البحث إلىٰ ترجيح احتمال علىٰ آخر في بعض الشواهد بسوق أدلة متنوعة من أقوال النحويين ومعربي القرآن بالإضافة إلىٰ بعض محاولات اجتهد الباحث في استنباطها.
- إمكانية الرد علىٰ اتهام النحو بالجمود والعجز عن مواكبة العصر فقد أظهر البحث- فيما تناوله من شواهد-مرونة تناول النحويين للشواهد، وعدم

التقوقع حول المفردة الواحدة، بل يطوف النحوي ويجول حول التركيب والسياق وغير ذلك باحثًا عن أدلة متنوعة لترجيح احتمال إعرابي من احتمالات متعددة، أوحمل التركيب الواحد علىٰ أكثر من معنىٰ.

أهم التوصيات

- ضرورة التكامل في الدرس النحوي، والأبحاث اللغوية بين العناية بالعلاقات الظاهرة بين الكلمات، وبين المعنىٰ الذي تؤديه الكلمة في الجملة أو السياق.
- حاجة الدرس النحوي إلىٰ صياغة جديدة، وعرضه عرضًا يتوافق مع العقلية الحديثة.
- الحرص علىٰ رصد الفروق الدقيقة بين الأوجه الإعرابية المختلفة في الآيات القرآنية خدمة للقرآن الكريم،
- الحاجة إلىٰ بيان أوجه الاتفاق والاختلاف بين أبواب النحو ومسائلة المتشابهة بما يسهم في تيسير النحو وتقريبه مثل المنصوبات المتشابههة كالحال والتمييز مثلًا .

الفهارس الفنية

أولًا: فهرس الآيات القرآنية.

ثانيًا: فهرس الأشعار.

ثالثًا: ثَبَتُ المصادر والمراجع.

رابعًا: فهرس محتوى البحث.

أولًا: فهرس الآيات القرآنية

م	اسم السورة والآية	رقم الآية	الصفحة
	البقرة		
١	﴿ قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ﴾	١٣٣	٣١١٩
٢	﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ﴾	١٨٥	٣٠٨١
٣	﴿وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ مَتَٰعًۢا بِٱلْمَعْرُوفِ﴾	٢٣٦	٣١١٦
٤	﴿ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾	٢٦٠	٣٠٨٥ ٣٠٨٩،
	آل عمران		
٥	﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٣﴾ ذُرِّيَّةًۢ بَعْضُهَا مِنۢ بَعْضٍ﴾	٣٣ -٣٤	٣١١٩
٦	﴿إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا﴾	٣٥	٣٠٩١
٧	﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَأْكُلُوا۟ ٱلرِّبَوٰٓا۟ أَضْعَٰفًا مُّضَٰعَفَةً﴾	١٣٠	٣٠٩٧
	النساء		
٨	﴿وَلَا تَأْكُلُوهَآ إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَن يَكْبَرُوا۟﴾	٦	٣٠٩٧
٩	﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا﴾	١٠	٣٠٨١
١٠	﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُوا۟ ٱلنِّسَآءَ كَرْهًا﴾	١٩	٣٠٨١

١١	﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً﴾	١٢	٣١٠٥
١٢	﴿وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَٱسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَٰعِنَا لَيًّۢا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنًا فِى ٱلدِّينِ﴾	٤٦	٣١١٧
	الأنعام		
١٣	﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا﴾	١١٤	٣٠٧٨
١٤	﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ﴾	١١٥	٣١٠٧
	الأعراف		
١٥	﴿ٱلَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا وَهُم بِٱلْءَاخِرَةِ كَٰفِرُونَ﴾	٤٥	٣٠٩٩
١٦	﴿وَلَقَدْ جِئْنَٰهُم بِكِتَٰبٍ فَصَّلْنَٰهُ عَلَىٰ عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً﴾	٥٢	٣١١٨
١٧	﴿وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾	٥٥	٣١٠٠
	يونس		
١٨	﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾	٤	٣٠٧٨
	يوسف		
١٩	﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾	٢	٣١٢٠
٢٠	﴿فَٱللَّهُ خَيْرٌ حَٰفِظًا وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾	٦٤	٣١٠٩
	الرعد		
٢١	﴿هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ﴾	١٢	٣١٠٢
	إبراهيم		
٢٢	﴿وَيُنفِقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾	٣١	٣٠٨١
	النحل		

٢٣	﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾	٩٠	٣١١٧
	الحجر		
٢٤	﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾	٤	٣٠٨٧
	الإسراء		
٢٥	﴿وَلَا تَمْشِ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾	٣٧	٣١١٦
٢٦	﴿وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِۦ نَافِلَةً لَّكَ﴾	٧٩	٣٠٩٣
	الكهف		
٢٧	﴿وَعُرِضُوا۟ عَلَىٰ رَبِّكَ صَفًّا﴾	٤٨	٣٠٨١
٢٨	﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا﴾	١٠٥	٣١١٨
	مريم		
٢٩	﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾	١٧	٣٠٧٩
٣٠	﴿ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِٱلَّذِينَ هُمْ أَوْلَىٰ بِهَا صِلِيًّا﴾	٧٠	٣١١٨
	المؤمنون		
٣١	﴿أَنَّهُمْ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴿١١١﴾﴾	١١١	٣١١٣
٣٢	﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾	١١٥	٣١١٧
	النور		
٣٣	﴿يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا﴾	٦٣	٣١١٦
	الفرقان		
٣٤	﴿وَإِذَآ أُلْقُوا۟ مِنْهَا مَكَانًا ضَيِّقًا مُّقَرَّنِينَ﴾	١٣	٣١١١
٣٥	﴿يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾	٦٩	٣١١٥
	الشعراء		
٣٦	﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱلَّذِىٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ﴾	١٣٢، ١٣٣	٣١١٣

٣٧	﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ۝٢٠٨ ذِكۡرَىٰ وَمَا كُنَّا ظَٰلِمِينَ﴾	٢٠٨ - ٢٠٩	٣٠٨٨
	لقمان		
٣٨	﴿وَلَا تَمۡشِ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَرَحًاۖ﴾	١٨	٣٠٨١، ٣١١٠، ٣١١٦
	السجدة		
٣٩	﴿تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمۡ عَنِ ٱلۡمَضَاجِعِ يَدۡعُونَ رَبَّهُمۡ خَوۡفٗا وَطَمَعٗا﴾	١٦	٣١٠٠، ٣١٠٢، ٣١١٢
	فصلت		
٤٠	﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلۡأَرۡضِ ٱئۡتِيَا طَوۡعًا أَوۡ كَرۡهٗا قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ﴾	١١	٣٠٩٤
	الزخرف		
٤١	﴿فَأَهۡلَكۡنَآ أَشَدَّ مِنۡهُم بَطۡشٗا﴾	٨	٣١١٨
	ق		
٤٢	﴿وَأُزۡلِفَتِ ٱلۡجَنَّةُ لِلۡمُتَّقِينَ غَيۡرَ بَعِيدٖ﴾	٣١	٣٠٩٥
	الممتحنة		
٤٣	﴿إِذَا جَآءَكُمُ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٖ فَٱمۡتَحِنُوهُنَّ﴾	١٠	٣١١٥
	الجن		
٤٤	﴿وَأَحۡصَىٰ كُلَّ شَيۡءٍ عَدَدَۢا﴾	٢٨	٣١١٨
	المرسلات		
٤٥	﴿وَٱلۡمُرۡسَلَٰتِ عُرۡفٗا﴾	١	٣١٠٣
	الفجر		
٤٦	﴿وَتَأۡكُلُونَ ٱلتُّرَاثَ أَكۡلٗا لَّمّٗا﴾	١٩	٣٠٩٨

ثانيًا: فهرس الأشعار

م	البيت	القائل	البحر	الصفحة
١	أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّحِيَ الْقَوَافِي * فَلَا عِيًّا بِهِنَّ وَلَا اجْتِلَابَ	جرير	الوافر	٣٠٩١
٢	يَبْسُطُ لِلْأَضْيَافِ وَجْهًا رَحْبًا * بَسْطَ ذِرَاعَيْهِ لِعَظْمٍ كَلْبا	غير معروف	الرجز	٣١٠٦
٣	ذَكَرْتُكِ والخَطِّيُّ يَخْطِرِ بيْنَنا* وقَدْ نَهِلَتْ مِنَّا المُثَقَّفَةُ السُّمْرُ	أبوعطاء السندي	الطويل	٣١١٢
٤	أقولُ له ارْحَلْ لا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا * وإلَّا فكن في السِّرِّ والجَهْرِ مُسْلِمَا	غير معروف	الطويل	٣١١٤

ثالثًا: ثَبَتُ المصادر والمراجع

أولًا: القرآن الكريم.

ثانيًا: أهم المصادر والمراجع

١) ارتشاف الضرب من كلام العرب، أبو حيان- محمد بن يوسف الأندلسي، تح رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي-القاهرة، ط أولىٰ ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٢) إرشاد العقل السليم إلىٰ مزايا القرآن الكريم، أبو السعود- محمد بن محمد العمادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، بدون.

٣) أسئلة وأجوبة في إعراب القرآن، ابن هشام الأنصاري، ت محمد نغش، الناشر عمادة البحث العلمي بالمدينة المنورة، ط الأولىٰ، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٤) أوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري- محمد بن عبدالله جمال الدين بن يوسف، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية بيروت لبنان بدون.

٥) البحر المحيط، أبو حيان- محمد بن يوسف الأندلسي، تح الشيخ عادل عبد الموجود ومن معه، دار الكتب العلمية- بيروت، لبنان، ط أولىٰ ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

٦) البديع في علم العربية، مجد الدين بن الأثير، تح د. صالح حسين العايد – جامعة الإمام محمد بن سعود، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة - ١٤٤٢هـ.

٧) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، الحلبي ط أولىٰ ١٣٨٤هـ- ١٩٦٥م.

٨) البيان في غريب إعراب القرآن، الأنباري، عبد الرحمن بن محمد أبو البركات، تح د/ طه عبد الحميد طه، ومن معه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ١٤٠٠ه- ١٩٨٠م.

٩) تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة- عبد الله بن مسلم، تح السيد أحمد صقر، مكتبة ابن قتيبة، ط الثانية ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.

١٠) التبيان في إعراب القرآن، العكبري- أبو البقاء عبد الله، تح علي محمد البجاوي ، ط الحلبي ،بدون.

١١) التحرير والتنوير، ابن عاشور- محمد الطاهر، الدار التونسية للنشر ط ١٩٨٤م.

١٢) التصريح بمضمون التوضيح، الأزهري- خالد بن عبد الله، تح محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط أولىٰ ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

١٣) تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي تح سامي بن محمد سلامة، دار طيبة، ط الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م.

١٤) التفسير الكبير- مفاتيح الغيب، الرازي- ضياء الدين عمر، دار الفكر، ط أولىٰ ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م.

١٥) حاشية الشمني علىٰ مغني اللبيب، أحمد بن محمد الشمني، المطبعة البهية - مصر .

١٦)- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك- حسن بن قاسم بن عبد الله المرادي، دار الفكر العربي، ط أولىٰ ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

١٧)الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه- الحسين بن أحمد بن حمدان، تح د/ عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، ط الثالثة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

١٨)الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي- الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان، تح بدر الدين قهوجي ومن معه، دار المأمون للتراث، ط أولىٰ ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩م.

١٩) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، محمد عبد الخالق عضيمة ، دار الحديث ، القاهرة.

٢٠)الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي- أحمد بن يوسف، تح د أحمد بن محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٢١)شرح الألفية، ابن عقيل- عبد الله بهاء الدين بن عقيل، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، ط دار الطلائع بدون.

٢٢)شرح الألفية، ابن الناظم- عبد الله بدر الدين بن مالك، تح محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط أولىٰ ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

٢٣)شرح التسهيل، ابن مالك- جمال الدين محمد، تح د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوي المختون، دار هجر ط أولىٰ ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٢٤)شرح الدماميني علىٰ مغني اللبيب، ت أحمد عزو عناية ، مؤسسة التاريخ العربي ،بيروت ، لبنان ، ط أولىٰ ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .

٢٥) شرح شواهد المغني للسيوطي، تح/ محمد محمود الشنقيطي، ط لجنة التراث العربي.

٢٦) شرح الكافية، الرضي- محمد بن الحسن الإستراباذي، دراسة وتحقيق د/ حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، دار الثقافة والنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط أولىٰ ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

٢٧) شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش- موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، مطبعة المنيرية، القاهرة.

٢٨)- فتح القدير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني - دار ابن كثير، دمشق، ط أولىٰ - ١٤١٤ هـ.

٢٩) الكتاب، سيبويه- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط الثالثة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٣٠) الكشاف عن حقائق التنزيل، الزمخشري- محمود بن عمر الزمخشري أبو القاسم، تح الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ومن معه، مكتبة العبيكان، ط أولىٰ ١٤١٨ ه- ١٩٩٨م.

٣١) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها- مكي بن أبي طالب القيسي، تح محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، ط الثالثة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٣٢) لباب التأويل في معاني التنزيل، علاء الدين علي بن محمد المعروف بالخازن، ت. محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولىٰ ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

٣٣) لسان العرب، ابن منظور- محمد بن مكرم بن علي، تح علي عبد الله الكبير وآخرين، ط دار المعارف، بدون.

٣٤)المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية – أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي، تح عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط أولىٰ ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

٣٥)مختصر في شواذ القرآن، ابن خالويه- الحسين بن أحمد بن حمدان، مكتبة المتنبي، القاهرة بدون.

٣٦)مدارك التنزيل وحقائق التأويل، أبو البركات عبد الله بن أحمد النسفي، تح يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، ط الأولىٰ ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

٣٧)المساعد علىٰ تسهيل الفوائد، ابن عقيل- عبد الله بهاء الدين بن عقيل، ط جامعة أم القرىٰ، مركز البحوث، تح محمد كامل بركات، ط الثانية ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

٣٨)مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي، ت. د حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، ط الثالثة ـ ١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م.

٣٩)معاني القرآن، الأخفش – أبو الحسن سعيد بن مسعدة، ت د/ هدىٰ محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط أولىٰ ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.

٤٠)معاني القرآن، الفراء- أبو زكريا يحيىٰ بن زياد، عالم الكتب، بيروت، ط الثالثة ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

٤١)معاني القرآن وإعرابه، الزجاج- أبو إسحاق بن إبراهيم السري، شرح وتحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط أولىٰ ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

٤٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري- محمد بن عبد الله جمال الدين بن يوسف، تحقيق وشرح د/ عبد اللطيف محمد الخطيب، السلسلة التراثية، الكويت ط أولىٰ ١٤٢١ه- ٢٠٠٠م.

٤٣) المقتضب، المبرد- أبو العباس محمد بن يزيد، تح محمد عبد الخالق عضيمة، ط الثالثة، القاهرة ١٤١٥ه – ١٩٩٤م.

٤٤) النحو العربي أبوابه ومسائله، الدريني- أ.د محمود محمود، مكتبة المتنبي، ط أولىٰ ١٤٣٦هـ – ٢٠١٥م.

٤٥) النحو الوافي، عباس حسن، دار المعرف، ط الثالثة ١٩٧٤م.

٤٦) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، البقاعي- إبراهيم بن عمر، ط دار الكتاب الإسلامي، القاهرة بدون.

٤٧) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي- جلال الدين عبد الرحمن، تح أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط أولىٰ ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

رابعاً: فهرس محتوى البحث

المحتوى	الصفحة
المقدمة	٣٠٧٣
التمهيد	٣٠٧٨
أوصاف الحال	٣٠٧٨
وقوع المصدر حالًا	٣٠٨٠
أولاً: الخلاف في الإعراب	٣٠٨١
ثانيًا: الخلاف في القياس	٣٠٨٤
سِرُّ العُدُول عن الوصف إلىٰ المصدر في الحالية	٣٠٨٦
التمييز بين الخلاف والاحتمال	٣٠٨٧
المبحث الأول: مما يحتمل الحالية والمصدرية (المفعول المطلق)	٣٠٨٩
المبحث الثاني: مَمَّا يحتمل الحالية، والمفعول لأجله	٣٠٩٧
المبحث الثالث: مِمَّا يحْتَمِل الحالية والتمييز	٣١٠٥
المبحث الرابع: مِمَّا يَحْتَمِل الحالية والبدل.	٣١١١
تكملة :	٣١١٦
الخاتمة	٣١٢١
أهم التوصيات	٣١٢٢
الفهارس الفنية	٣١٢٣
ثبت أهم المصادر والمراجع	٣١٢٩
فهرس محتوى البحث	٣١٣٥